

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨

على جمهورية مصر العربية

مع الإشارة لتداعيات الأزمة المالية على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

الباحث

خالد حسن الشربيني العشماوي

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور / أحمد جمال الدين موسى

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق جامعة المنصورة
رئيس جامعة المنصورة ووزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي الأسبق

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨

على جمهورية مصر العربية

مع الإشارة لتداعيات الأزمة المالية على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

المقدمة:

واجه النشاط الاقتصادي العالمي أزمة شديدة إثر انهيار العديد من المؤسسات المالية في نهاية عام ٢٠٠٨ والتي أدت إلى ركود اقتصادي كان هو الأطول والأعمق من نوعه في التاريخ الاقتصادي الحديث، والذي تحول في مرحلة تالية إلى كساد اقتصادي يعد الأخطر من نوعه منذ أزمة الكساد العظيم *The Great Depression* في ثلاثينيات القرن الماضي!

وتشير الحقائق إلى أن ما شهده النظام الاقتصادي العالمي من أزمة بداية من عام ٢٠٠٨ كان له آثار أشد وطأة من تلك التي أصابته بسبب أزمة الكساد لعظيم؛ فنتيجة لترابط القطاعات المختلفة في النظم الاقتصادية الحديثة، كان من السهل انتقال عدوى الأزمة بين القطاعات المختلفة داخل الدولة الواحدة؛ فإن كانت هذه الأزمة قد بدأت كأزمة مالية *Financial Crisis* فإنها سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية *Economic Crisis*.

تسببت الأزمة في العديد من الآثار السلبية على معظم القطاعات الاقتصادية الداخلية والخارجية في غالبية دول العالم، حيث انخفضت معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي نتيجة لتقلص الإنتاج العالمي، وتفاقت الأوضاع المالية للعديد من المؤسسات، وتأثرت التجارة الدولية بالسلب نتيجة لركود الأسواق العالمية، وانخفضت حركة الاستثمارات الأجنبية بين الدول.

ولقد تأثر الاقتصاد المصري بالأزمة المالية العالمية نتيجة لاندماجه في الاقتصاد العالمي، والذي جعله عرضة لعدوى الأزمة المالية، وكما هو الحال في باقي الدول فإن الأزمة كان لها العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية.

سنعتمد في دراستنا على المؤشرات الكلية، وبخاصة معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي والتجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد المصري؛ وذلك بدراسة وضع الاقتصاد

^١ وفقا لتقارير *National Bureau of Economic Research* استمرت مرحلة ركود الاقتصاد الأمريكي ١٨ شهراً، حيث بدأت في ديسمبر ٢٠٠٧ وانتهت في يونيو ٢٠٠٩، مما يجعلها أطول مرحلة ركود في النظام الاقتصادي الحديث.

National Bureau of Economic Research Inc.: US Business Cycle Expansions and Contractions, NBER Website: <<http://www.nber.org/cycles/cyclesmain.html>> (Accessed: ١ October 2016, 1:43 PM)

المصري قبل الأزمة في الفترة بين عامي (٢٠٠٥م-٢٠٠٧م) ومقارنتها بعالمي الأزمة (٢٠٠٨م-٢٠٠٩م)، من أجل قياس التأثير المباشر للأزمة على الاقتصاد المصري، مع الإشارة إلى توقعات المؤسسات الدولية قبل الأزمة مما يساعد في قياس فرص النمو الضائعة، وتوقعات ذات المؤسسات في فترة الأزمة مما يساعد في قياس الثقة في السوق المصري.

وسيفيد تتبع المؤشرات الاقتصادية في فترة ما بعد انتهاء فترة الركود الاقتصادي العالمي وعودته للانتعاش (٢٠١٠م-٢٠١١م) في استنباط وقياس مدى قابلية الاقتصاد المصري للإصلاح واسترداد نموه المعتاد، وسنعنى بالتركيز على عام ٢٠١١م، حيث تداخلت الآثار الاقتصادية للأزمة المالية العالمية مع آثار فترة الاضطرابات السياسية التي شهدتها مصر.

ولتوضيح الآثار المتفاوتة للأزمة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، سنتناول تأثير الأزمة على القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة في مصر، مع الإشارة بصورة خاصة إلى أهم تلك القطاعات، والقيام بدراسة مقارنة كلما تطلب الأمر بين تأثير الأزمة على أحد المؤشرات أو القطاعات في الدول النامية ومصر، الأمر الذي سيكون بمثابة قياس لتأثير الأزمة على الاقتصاد المصري بالمقارنة بالدول الأخرى.

سنخصص (المبحث الأول) لدراسة الآثار الاقتصادية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري، و(المبحث الثاني) لدراسة الآثار الاجتماعية للأزمة المالية العالمية على مصر، وذلك وفقاً للتقسيم التالي:

المبحث الأول: الآثار الاقتصادية للأزمة المالية العالمية على مصر.

المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية للأزمة المالية العالمية على مصر.

المبحث الأول

الآثار الاقتصادية للأزمة المالية العالمية على مصر

تأثر الاقتصاد المصري سلباً بالأزمة المالية العالمية، وتأثرت بصورة مباشرة القطاعات المالية، وخاصة البورصة والبنوك، وذلك قبل انتقالها إلى باقي القطاعات المرتبطة بها، وتسببت في حدوث العديد من الاختلالات في القطاعات والأنشطة الاقتصادية الداخلية.

وشكلت الأزمة تحدياً جديداً أمام الاقتصاد المصري، والذي كان يصبو إلى الحفاظ على معدلات نموه المرتفعة المتحققة في فترة ما قبل الأزمة، وشكل حدوث الأزمة معوقاً واضحاً لخطط مصر الاقتصادية في الإصلاح والتنمية، وكان للأزمة بعض الآثار الإيجابية على الاقتصاد المصري.

سنعرض بداية بالرصـد والتحليل لآثار الأزمة السلبية على القطاعات والأنشطة الاقتصادية الداخلية في الاقتصاد المصري (المطلب الأول)، ثم نتعرض لآثار الأزمة السلبية على القطاعات والأنشطة الاقتصادية الخارجية في مصر (المطلب الثاني)، وذلك وفقاً للتقسيم التالي:

المطلب الأول: الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على القطاعات الاقتصادية الداخلية في مصر.

المطلب الثاني: الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على القطاعات الاقتصادية الخارجية في مصر.

المطلب الأول

الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية

على القطاعات الاقتصادية الداخلية في مصر

أثرت الأزمة المالية بصورة سلبية على العديد من القطاعات الاقتصادية الداخلية في مصر، مما أدى إلى تأثر الناتج القومي الإجمالي سلبياً، وتأثرت حركة التجارة في الأسواق وأصابها الركود، وكان تأثير الأزمة واضحاً بصورة جلية على المؤسسات المالية.

وقد أثرت الأزمة على معظم القطاعات الاقتصادية الداخلية المصرية، إلا أن آثارها تفاوتت بصورة ملحوظة بين القطاعات المختلفة، فنجدها تصل إلى مراحل خطيرة في بعض القطاعات، وتقل آثارها إلى حد التلاشي في قطاعات أخرى.

سنعرض إلى الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على القطاعات الاقتصادية الداخلية في مصر وذلك بدراسة آثار الأزمة على الناتج القومي الإجمالي (أولاً)، وتأثير الأزمة على الأنشطة الاقتصادية والمالية في مصر (ثانياً).

أولاً: آثار الأزمة على الناتج القومي الإجمالي في مصر:

لدراسة تأثير الأزمة المالية العالمية على الناتج القومي الإجمالي المصري، سنعرض (أولاً) لتوقعات المؤسسات الدولية لنمو الناتج القومي الإجمالي المصري، وذلك قبل أن نتعرض (ثانياً) لمعدلات نمو الناتج القومي الإجمالي المصري في فترة الأزمة، مع تحليل معدلات النمو في الناتج القومي الإجمالي المصري مقارنة بمعدلات النمو العالمية وبمعدلات الدول النامية (ثالثاً).

١- توقعات المؤسسات الدولية لنمو الناتج القومي الإجمالي المصري:

كانت توقعات المؤسسات الدولية في نهاية عام ٢٠٠٧ تشير إلى أن الاقتصاد العالمي سيواجه العديد من التحديات التي قد تؤثر على معدلات نموه في عام ٢٠٠٨، وعلى الرغم من

^٢ تجدر الإشارة إلى وجود اختلافات بين تقديرات المؤسسات المختلفة لنسب النمو العالمي، ويرجع ذلك في الأساس إلى اختلاف طرق القياس، لذا نجد أن تلك النسب تتباين بين المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، وللتغلب على هذه الإشكالية سنعمل على التركيز على نسبة التغير (إيجاباً أو سلباً) بين الأعوام المختلفة وذلك لقياس مدى التغير في تلك النسب.

ذلك أشارت التوقعات إلى أن الاقتصاد المصري سيحافظ على معدلات نموه المرتفعة في عام ٢٠٠٨، حيث توقع البنك الدولي أن يحقق الاقتصاد المصري نموًا قدره ٧% في عام ٢٠٠٨.

وأدى اندلاع الأزمة في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى سيادة حالة من الشك حول قدرة الاقتصاد المصري في المحافظة على معدلات نموه المرتفعة في عام ٢٠٠٩، وكانت توقعات المؤسسات الدولية تشير إلى أن الناتج القومي الإجمالي المصري سيفقد نحو ٣٧% من نموه بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩، وهي نسبة مقارنة لنسبة الفقد المتوقعة للدول النامية بسبب الأزمة ٣٨%؛ حيث توقع البنك الدولي أن يحقق الاقتصاد المصري نسبة نمو ٤,٥% في عام ٢٠٠٩ (جدول رقم ١).

وفي نهاية عام ٢٠٠٩ بدأ الاقتصاد العالمي يتعافى من تداعيات الأزمة، وأشارت التوقعات إلى أن الاقتصاد المصري سيسترد معدلات نموه بارتفاع الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٦% في عام ٢٠١٠، وهي نسبة مقارنة أيضًا لنسبة النمو المتوقعة للدول النامية في نفس العام ٦,٢% (جدول رقم ١).

٢- معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي المصري في فترة الأزمة:

استطاع الاقتصاد المصري تحقيق معدلات نمو متزايدة في فترة ما قبل الأزمة، حيث ارتفع معدل نمو الناتج القومي الإجمالي من ٤,١% في عام ٢٠٠٤، إلى ٧,١% في عام ٢٠٠٧ (رسم توضيحي رقم ١)، هذا الارتفاع وضع مصر حينها ضمن أسرع الاقتصادات نموًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا!

وتحقت توقعات المؤسسات الدولية بنمو الاقتصاد المصري بنسبة ٧,٢% في عام ٢٠٠٨ مقارنة بنسبة نمو ٥,٦% للدول النامية ككل، أي أن النمو في مصر حافظ على معدلات

"THE WORLD BANK Database: Egypt "GDP Growth Rate", Last updated: Feb 6, 2017, <https://goo.gl/dbhXeR> (Accessed: 2/6/2017 7:48 PM)

قام الباحث بقياس هذه النسبة وتحويلها لنسبة مئوية لتوضيح مدى الفارق بين تأثير الأزمة على نسبة النمو المتحققة بين دول العالم ومصر، وتم الاعتماد على المعادلة الحسابية الخاصة بقياس الفجوة في نسبة الناتج المحلي الإجمالي: $\text{Percentage GDP gap} = [(\text{Potential Output}) - (\text{Actual Output})] \div (\text{Actual Output}) \times 100$
نسبة الفقد في النمو بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ = (نسبة النمو المتحققة في عام ٢٠٠٧ - نسبة النمو المتوقعة لعام ٢٠٠٩) ÷ نسبة النمو المتحققة في عام ٢٠٠٧ × ١٠٠. { (٧,١ - ٤,٥) ÷ ٧,١ × ١٠٠ = ٣٧,٦% }
نسبة الفقد المتوقعة في نمو الدول النامية بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ = (٧,٥ - ٤,٦) ÷ ٧,٥ × ١٠٠ = ٣٨,٦%.

"United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD): "World Economic Situation and Prospects 2008-WESP2008", New York: United Nations Publications, Department of Economic and Social Affairs "DESA", 2007, p.22.

نموه في وقت فقد فيه الاقتصاد العالمي ٥٦% من نموه، وفقدت فيه الدول النامية ما يقارب ٢٥% من نموها خلال عام ٢٠٠٨\٢٠٠٧ بسبب الأزمة (الرسم التوضيحي رقم ٢).^٧

وحقق الاقتصاد المصري في عام ٢٠٠٩، بالفعل نسبة مقاربة للتوقعات بتحقيقه نسبة نمو بلغت ٤,٧% مقارنة بنسبة نمو ٣,٣% للدول النامية، وهي نسبة جيدة بالمقارنة مع الانخفاض الكبير في معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي العالمي (-٣.٢%) (الرسم التوضيحي رقم ٢).

وبمقارنة نسبة النمو المتحققة في عام ٢٠٠٩ بنسبة النمو المتحققة في عام ٢٠٠٧ يتضح لنا أن الاقتصاد المصري فقد ما يقارب ٣٣%^٨ من نسبة النمو المتحققة بسبب الأزمة خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وهي نسبة جيدة مقارنة بنسب الفقد الكبيرة في معدلات النمو العالمي ١٦٠%^٩ وفي الدول النامية ٥٦%^{١٠}.

وفي حال سارت مصر على ذات الأداء القوي في عام ٢٠٠٩ كانت ستحقق معدلات نمو تبلغ ٩% في عام ٢٠١٠، وذلك على افتراض أن معدل نموها سيزداد بذات معدل زيادة الدول النامية ٤,٥%، وهو ما كان سيشكل انطلاقة وقفزة اقتصادية كبيرة.

وقد شهد عام ٢٠١٠ انتعاشه كبيرة في الاقتصاد العالمي أدت إلى عودة معدلات نمو الناتج العالمي الإجمالي إلى معدلات ما قبل الأزمة ٤,١%، وحققت الدول النامية معدلات ما قبل الأزمة ٧,٨%، إلا أن الاقتصاد المصري لم يسر في ذات الاتجاه، وحقق معدل نمو ٥,١% بارتفاع قدره ٠,٤% عن عام ٢٠٠٩ مقابل ارتفاع ٤,٥% للدول النامية (رسم توضيحي رقم ٢).

وأدت حالة عدم الاستقرار السياسي في مصر في عام ٢٠١١ إلى انخفاض معدلات النمو إلى ١,٨%، ليفقد الاقتصاد المصري ما يقارب ٦٤%^{١١} من النمو المتحقق في عام ٢٠١٠،

^٧The International Bank for Reconstruction and Development (THE WORLD BANK): "Crisis, Finance, and Growth 2010- GEP2010", Washington DC: The World Bank Publications, January 8, 2010, p.17.

^٨ نسبة الفقد في نمو الاقتصاد المصري لعام ٢٠٠٩ بالمقارنة لعام ٢٠٠٧ = $(٧,١ - ٤,٧) \div ١٠٠ \times ٧,١ = ٣٣\%$

^٩ نسبة الفقد في نمو الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠٩ بالمقارنة لعام ٢٠٠٧ = $(٣,٩ - ٣,٢) \div ١٠٠ \times ٣,٩ = ١٥٩\%$

^{١٠} نسبة الفقد في نمو الدول النامية بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ = $(٣,٩ - ١,٧) \div ١٠٠ \times ٣,٩ = ٥٦\%$

^{١١} نسبة الفقد في نمو الاقتصاد المصري في عام ٢٠١١ بالمقارنة لعام ٢٠١٠ = $(١,٥ - ١,٨) \div ١٠٠ \times ٥,١ = ٦٤\%$

٧٥% من النمو المتحقق في عام ٢٠٠٨، وذلك في وقت استعاد فيه الاقتصاد العالمي والدول النامية نموها المعتاد^{١٢} (الرسم التوضيحي رقم ٢).

وبتحليل مصادر معدلات النمو القطاعية للاقتصاد المصري في فترة الأزمة، نجد أن القطاعات سريعة النمو خلال عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ هي القطاعات ذات التوجه الداخلي كقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (١٤,٦%) وقطاع التشييد والبناء (١١,٤%)، بينما كانت القطاعات ذات التوجه الخارجي أكثر تأثرًا بالأزمة (رسم توضيحي رقم ٣):^{١٤}

وعلى الجانب الآخر زادت نسبة مساهمة نشاطي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبتروك والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت نسبة مساهمة هذين النشاطين ٥١,٠% و ٩,٠% على التوالي وذلك خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، بينما كانت نسبة مساهمتهما ٤٧,٠% و ٥٣,٠% خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

وبمقارنة نسبة نمو الاقتصاد المصري مع الدول النامية المحيطة (دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، يتضح لنا أنه على الرغم من أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تُعتبر أحد أقل المناطق تأثرًا بالأزمة المالية، فقد حققت البلدان النامية الواقعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نسبة نمو ٤% في عام ٢٠٠٩، وذلك بعد أن انخفضت معدلات نموها من ٩,٠% في عام ٢٠٠٧ إلى ٤,٢% في عام ٢٠٠٨، وهي نسب انخفاض ضئيلة للغاية مقارنة بمعدلات النمو السلبية المتحققة في الاقتصاد العالمي والدول المتقدمة (رسم توضيحي رقم ٤):^{١٥}

وعلى الرغم من استعادة الدول النامية في عام ٢٠١٠ معدلات نموها المعتادة قبل الأزمة بتحقيقها نمو ٧,٨%، إلا أن البلدان النامية الواقعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لم تسير في ذات الاتجاه، وحققت معدلات نمو ٣,٦%، وسار الاقتصاد المصري معها في ذات الاتجاه بتحقيق معدلات نمو أقل من معدلات ما قبل الأزمة ٥,١% (رسم توضيحي رقم ٤)، وقد

^{١٢} نسبة الفقد في نمو الاقتصاد المصري في عام ٢٠١١ بالمقارنة بعام ٢٠٠٧ = $(١,٧ - ١,٨) \div ٧,١ \times ١٠٠ = -٧٥\%$

^{١٣} **The International Bank for Reconstruction and Development (THE WORLD BANK):** Global Economic Prospects "Navigating Strong Currents 2011-GEP2011", Washington DC: The World Bank Publications, Volume 2, January 2011, p.4.

^{١٤} عثمان محمد عثمان "الاقتصاد المصري في ظل تداعيات الأزمة العالمية التحديات وآفاق التنمية" مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، كراسات استراتيجية، القاهرة: مؤسسة الأهرام للطباعة والنشر، نوفمبر ٢٠٠٩، ص ٢٤.

^{١٥} **THE WORLD BANK:** Global Economic Prospects "Navigating Strong Currents 2011-GEP2011" op. cit., p.4.

يرجع ذلك إلى تزايد التوترات السياسية التي أثرت على الأداء الاقتصادي لدول المنطقة، بالإضافة لانخفاض عوائد البترول.

٣- تحليل توقعات ومعدلات نمو الناتج القومي الإجمالي المصري:

يتضح لنا من تحليل توقعات المؤسسات الدولية حول الاقتصاد المصري في فترة الأزمة الثقة الكبيرة التي كان يحظى بها والذي دفعها إلى توقع أن تبقى معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي المصري إيجابية وبمعدلات مقبولة في فترة الأزمة، على خلاف التوقعات السلبية الأخرى بغالبية دول العالم.

ويتضح من تباطؤ الاقتصاد المصري في استرداد معدلات نموه في عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع الاقتصاد العالمي ومع باقي الدول النامية، أن الاقتصاد المصري قد واجه العديد من الصعوبات بسبب تأثر القطاعات الخارجية كانخفاض معدلات الاستثمارات الأجنبية وانخفاض معدلات نمو السياحة وغيرها من القطاعات، وقد يرجع ذلك أيضًا إلى قصور في بعض سياسات المواجهة.

ويتضح من تحليل معدلات نمو الاقتصاد المصري بالمقارنة بالدول النامية أن نسبة الفقد في الاقتصاد المصري بسبب الأزمة والتي بلغت ٣٣% هي نسبة جيدة بالمقارنة مع الفقد في الدول النامية والذي بلغ ٥٦%.

ونستخلص من ذلك أن تأثير الأزمة على الاقتصاد المصري لم يكن ضمن المعدلات العالمية حتى نهاية عام ٢٠٠٩، مما يعني أن تأثير الأزمة على الاقتصاد المصري كان أقل من باقي دول العالم، إلا أنه بداية من عام ٢٠١٠ بدأت تندهور معدلات النمو بصورة كبيرة في مصر، وتفاقم الأمر في عام ٢٠١١ بتزايد التوترات السياسية.

ويتضح من تحليل معدلات النمو القطاعية للاقتصاد المصري أن القطاعات الأكثر تأثرًا بالأزمة هي القطاعات الأكثر تشابكًا مع العالم الخارجي مثل نشاط كل من قناة السويس والسياحة متمثلة في المطاعم والفنادق، بالإضافة إلى الصناعة التحويلية، وقطاعي التجارة والمال والتأمين، وهو ما سنتعرض له بالتفصيل في الصفحات القادمة.

ثانيًا: تأثير الأزمة على الأنشطة الاقتصادية والمالية في مصر:

سنعرض (أولاً) لتأثير الأزمة على الأنشطة الاقتصادية في مصر، و(ثانياً) لتأثير الأزمة على القطاع المالي في مصر.

١- تأثير الأزمة على الأنشطة الاقتصادية في مصر:

أثرت الأزمة بصورة كبيرة على العديد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية في مصر، ويأتي هذا التأثير نتيجة انخفاض معدلات الثقة في الأسواق، مما أدى إلى زيادة معدلات الادخار وانخفاض معدلات الاستهلاك، أثر ذلك بالسلب على دورة النشاط الاقتصادي، نتيجة لانخفاض الطلب في السوق المصري، مما أدى إلى انكماش حاد في الأسواق، وأثرت الأزمة بصورة أكبر على انكماش نشاط القطاع الخاص، وتأثرت المشاريع الخاصة بصورة تكاد تفوق تأثر القطاع العام.

وأدى انخفاض معدلات الثقة في فترة الأزمة إلى تباطؤ معدلات الاستثمار، في ظل غياب الشفافية والتي تشيع حالة من عدم اليقين بين المستثمرين تجعل من متخذي القرار في حيرة من أمرهم، وتدفع المستثمرين إلى إلغاء أو تأجيل تنفيذ المشاريع والخطط إلى حين استقرار الأوضاع واتضح الرؤية.

وشكلت الأزمة ضغطاً سلبياً إضافياً على الموازنة العامة المصرية والتي تعاني في الظروف العادية من عجز حاد، ووفقاً لبيانات وزارة المالية المصرية والمبينة في الرسم التوضيحي رقم (٥)، بلغت نسبة العجز في الموازنة العامة من إجمالي الدخل القومي في عام ٢٠٠٨ (-٧,٥%)، وانخفض العجز بصورة محدودة في عام ٢٠٠٩ لتتحقق الموازنة العامة عجزاً بنسبة تقدر (-٦,٨%)، وذلك قبل أن تتزايد نسبة العجز بصورة كبيرة نتيجة لعدم الاستقرار السياسي بداية من عام ٢٠١١.

وبالبحث في مصادر النمو الاقتصادي المصري حسب مكونات الإنفاق، يتضح أن أكثر القطاعات مشاركة في النمو الاقتصادي كان الاستهلاك والذي شكل النسبة الأكبر من المشاركة في النمو ٤,٤% من إجمالي النمو الاقتصادي المتحقق في عام ٢٠٠٧\٢٠٠٨. و٤,١% في العام التالي (رسم توضيحي رقم ٦)؛ وتوضح هذه الأرقام بقاء الاستهلاك المحلي كما هو فالأزمة المالية لم تؤثر على الاستهلاك الداخلي بصورة كبيرة، ويرجع ذلك لكبر حجم السوق وزيادة عدد السكان.

تبين هذه الأرقام بصورة جلية أن الاستثمار هو أكثر مصادر النمو الاقتصادي تأثرًا بالأزمة، فسيادة حالة الشك وعدم اليقين في الأسواق في مرحلة الأزمة دفعت المستثمرين إلى الحد من استثماراتهم، حيث لم يشارك قطاع الاستثمار في النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (-٢%)، وذلك أمر متوقع في ظل سيادة حالة الشك في استقرار الأسواق، وذلك على الرغم من تحقيقه لمعدلات نمو إيجابية بلغت ٤,٥% في العام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ونسبة بلغت ٣,٢% في العام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (رسم توضيحي رقم ٦).

وشاركت صافي الصادرات بنسبة ٢,٦% في العام المالي ٢٠٠٨\٢٠٠٩، وذلك على العكس من الفترة السابقة للأزمة، حيث كانت تشكل (-٢,٤%) من النمو الاقتصادي في العام المالي ٢٠٠٦\٢٠٠٧، و(-٤,٠%) في العام ٢٠٠٧\٢٠٠٨ (رسم توضيحي رقم ٦)، وقد يرجع ذلك لانخفاض أسعار السلع والخدمات مما خفض من ميزانية الواردات المصرية من السلع الرئيسية، وتعويض صافي الصادرات إلى حد ما من النقص الناتج عن انخفاض الاستثمار، على الرغم من تراجع الصادرات السلعية نتيجة للانكماش العالمي.

وتراجعت معدلات النمو الحقيقي لبعض قطاعات النشاط الاقتصادي الرئيسية بسبب الأزمة وفي مقدمتها قطاع السياحة، والصناعات التحويلية، وقناة السويس. وإن كان قد ساهم في تعويض ذلك جزئيًا تحسن أداء بعض قطاعات النشاط الاقتصادي مثل قطاع الاستخراجات (البتروك والغاز والاستخراجات الأخرى) والذي حقق معدل نمو بلغ نحو ٦,٤% في السنة المالية ٢٠٠٨\٢٠٠٩ مقابل ٣,٦% في السنة السابقة، وذلك بسبب دخول العديد من الحقول المكتشفة في مرحلة الإنتاج، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الذي حقق نمو ١٤,٦% في نفس السنة المالية مقابل ١٤,٥% في السنة السابقة، وتحسن أداء قطاع الأنشطة العقارية بصورة طفيفة والذي حقق ٣,٨% مقابل ٣,٧% في السنة المالية السابقة.^{١٦}

٢- تأثير الأزمة على القطاع المالي في مصر:

أدت الأزمة إلى تأثر القطاع المالي المصري بصورة محدودة نتيجة التراجع في النشاط الاقتصادي، وأضح أثر الأزمة على نشاط البورصة المصرية والقطاع المصرفي المصري.

^{١٦} البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠٠٨\٢٠٠٩، سلسلة المطبوعات الدورية للبنك المركزي المصري، ٢٠٠٩، ص ٥٤. متاح للاطلاع على موقع البنك المركزي المصري عبر الرابط:

<http://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/AnnualReport.aspx>
(2/4/2017 8:58 AM)

واجهت البورصة المصرية فترة من عدم الاستقرار صاحبت الأزمة المالية، حيث بدأ تأثر القطاعات المالية المصرية بتراجع حاد في أداء مؤشر البورصة المصرية الرئيسي *EGX* ٣٠ في ٧ أكتوبر ٢٠٠٨، والتي انخفضت قيمة أسهمه بنسبة ١٦% وسط حالة من القلق من انتقال عدوى الأزمة المالية العالمية للبورصة المصرية بسبب عمليات تسهيل المحافظ من المستثمرين الأجانب والعرب حتى يتمكنوا من دعم محافظهم المالية بالأسواق العالمية.

وبمتابعة تطور قيمة رأس المال السوقي للأسهم المتداولة بالبورصة المصرية، يتضح أنها قد انخفضت من ٦٣٣ مليار جنيه في سبتمبر ٢٠٠٨ إلى ٣٤٨ مليار جنيه في فبراير ٢٠٠٩، أي أنه خلال ستة أشهر فقدت البورصة المصرية أكثر من ٤٥% من قيمتها، وهو ما يعد خسارة كبيرة، وعاد التحسن التدريجي بداية من مارس ٢٠٠٩، واستعاد رأس المال السوقي للأسهم المتداولة بالبورصة المصرية نسبة كبيرة من قيمته بعد نحو عام من بداية التراجع (الرسم التوضيحي رقم ٧).

وحافظت جميع البنوك العاملة في مصر في العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ – باستثناء بنك متخصص واحد- على معيار كفاية رأس المال المقررة وهو ١٠% كحد أدنى، وبلغت النسبة لدى البنوك مجتمعة ١٤,٣%.

وبلغ المركز المالي الإجمالي للبنوك العاملة في مصر ١,١ تريليون جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٩، بزيادة ٨,٧ مليار جنيه بمعدل ٠,٨% خلال السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، مقابل زيادة قدرها ١٤٥,٤ مليار جنيه بمعدل ١٥,٥% خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨.^{١٧}

وتوسعت البنوك في نشاطها الإقراضي خلال السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، حيث ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأنشطة الاقتصادية بمقدار ٢٨,٥ مليار جنيه بمعدل ٧,١%، ليصل إجمالي تلك الأرصدة إلى ٤٣٠ مليار جنيه، وبلغ نصيب القطاع الصناعي ٣٦,٤% وقطاع الخدمات ٢٥,٣%، وقطاع التجارة ١٣,٧%، بينما اقتصر قطاع الزراعة على ١,٧%.

وأثرت الأزمة على برنامج إصلاح القطاع المصرفي المصري، والتي بدأت الدولة فيه منذ عام ٢٠٠٤، بإعادة هيكلة القطاع المصرفي وتنفيذ العديد من الإصلاحات، مما قلل من عدد البنوك العاملة في مصر من خلال اندماج وخروج العديد من البنوك الضعيفة، وكذلك إعادة هيكلة

^{١٧} البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ٤٣.

^{١٨} المرجع السابق، ص ٤٦.

مالية واسعة النطاق، وتصفية أسهم الدولة في البنوك المشتركة وحل أجزاء كبيرة من القروض غير المنتظمة لتسوية الديون، وتوحيد الإطار المنظم للعمل المصرفي بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد المصري رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣؛ بالإضافة إلى العمل على تحقيق الهدف المعلن بالحد من مشاركة الدولة في إجمالي الأصول المصرفية من ٧٥% إلى ٤٣%^{٢٠}

ووفقاً لتقارير البنك المركزي المصري فإن تفادي الآثار السلبية اللازمة المالية العالمية على القطاع المصرفي كانت بسبب تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج تطوير القطاع المصرفي المصري من خلال البنك المركزي بنجاح ووفقاً للبرنامج الزمني المحدد له^{٢١}.

وتعتقد المؤسسات الدولية أن عدم تأثر القطاع المصرفي المصري يرجع بالإضافة إلى النجاح النسبي لخطط الإصلاح المصرفي، إلى أن غالبية أصول القطاع المصرفي في شكل أصول سائلة مضمونه، بسبب عدم التوسع في الاستثمار في المنتجات الائتمانية والمشتقات المالية المحفوفة بالمخاطر، بالإضافة إلى أن ممارسة الوساطة المالية من خلال النظام المصرفي منخفضة نسبياً وفقاً للمعايير الدولية، مع تفضيل البنوك الكبرى لاستهداف الائتمان في الشركات الكبرى والمشاريع الحكومية، والابتعاد عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة المعرضة للمخاطر^{٢٢}.

وعلى الرغم من تلك الإصلاحات لا يزال القطاع المالي في مصر غير متطور بدرجة كافية لتحقيق التنمية الاقتصادية المأمولة، حيث تسيطر الدولة على القطاع المصرفي الذي تهيمن عليه البنوك، ولا تزال نسبة القروض إلى الودائع مرتفعة في البنوك المصرية، والتي بلغت ٥٠% في ديسمبر ٢٠١١^{٢٣}.

وتجدر الإشارة إلى أن تأثير الأزمة كان أكثر وضوحاً على الاقتصاد الحقيقي منه على القطاع المالي وبخاصة البنوك، ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل أبرزها هو التكامل المحدود للقطاع المصرفي المصري في الأسواق المالية العالمية، بالإضافة إلى نجاح تدابير البنك المركزي المصري في إصلاح القطاع المصرفي منذ عام ٢٠٠٤، من خلال دمج البنوك

^{١٩} الجريدة الرسمية، العدد ٢٤ مكرر، ١٢ لسنة ٤٦، ١٥ يونيو ٢٠٠٣، ص ١٣.

^{٢٠}AFRICAN DEVELOPMENT BANK: "Egypt: Financial Sector Profile" The Making Finance Work for Africa, <https://www.mfw4a.org/egypt/financial-sector-profile.html#c10754> (Acceded: 2/4/2017 9:28 AM)

^{٢١} البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠٠٨\٢٠٠٩، مرجع سابق، ص (ه).

^{٢٢}AFRICAN DEVELOPMENT BANK: "Egypt: Financial Sector Profile", op. cit.

^{٢٣}Ibid.

الصغيرة في مؤسسات كبيرة، وإعادة هيكلة إدارة البنوك، والتخلص من الديون السامة *Toxic Debts*؛ ولم تواجه البنوك المصرية إشكالية سيولة مع الحفاظ على معدلات جيدة من نسبة الإقراض إلى الودائع والتي لا تتجاوز ٥٣%، والتي تعتبر ضمن الحدود الآمنة بالمقارنة مع باقي دول العالم.^{٢٤}

^{٢٤}RADWAN (S.) "Economic and Social Impact of the Financial and Economic Crisis on Egypt" **International Labour Organization**, Cairo: Sub-regional Office for North Africa, April 2009, p.19.

المطلب الثاني

الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على القطاعات الاقتصادية الخارجية في مصر

أنتقل تأثير الأزمة المالية العالمية للاقتصاد المصري عن طريق العدوي المالية، وكانت القطاعات الاقتصادية الخارجية – كالتجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية – الأكثر تأثراً بالأزمة، وأدى انخفاض حركة السياحة الدولية إلى انخفاض العائدات السياحية في مصر.

في إطار تعرضنا لتأثير الأزمة على القطاعات الاقتصادية الخارجية في مصر، سنتناول تأثير عدوى الأزمة المالية على الاقتصاد المصري (أولاً)، وآثار الأزمة على التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية في مصر (ثانياً).

أولاً: تأثير عدوى الأزمة المالية على الاقتصاد المصري:

لم يقتصر تأثير الأزمة على القطاعات الاقتصادية الداخلية في مصر، بل كان للأزمة آثار أشد وطأة على القطاعات الاقتصادية الخارجية، ويرجع ذلك إلى أن مصدر الأزمة كان خارجياً وانتقل إلى الاقتصاد المصري عبر التجارة الدولية، وتدفقات رأس المال، وتقلبات أسعار السلع الرئيسية، وتراجع تحويلات العاملين في الخارج،^٦ فيما يعرف بعدوى الأزمة المالية.

سنجتهد في تحديد الآلية التي انتقلت بها الأزمة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية فيما يعرف بعدوى الأزمات المالية، وذلك بعرض نماذج تفسيرها (أولاً)، قبل تطبيق هذه النماذج على الاقتصاد المصري (ثانياً).

١- نماذج تفسير عدوى الأزمات المالية:

اهتم عدد من الاقتصاديين بالبحث في تفسير الاضطراب أو الانهيار الذي يصيب إحدى الدول نتيجة لاندلاع أزمة مالية في دولة أخرى، وأطلق على هذه الظاهرة مصطلح **العدوى المالية** *Financial Contagion*، وتم تعريفها بأنها "صدمة تصيب السوق المالي لإحدى الدول تتسبب في تغير الأسعار في سوق مالية أخرى"؛ أو "التغير في قيمة الأصول المالية في

^٦The World Bank: World Development Indicators 2010 (WDI 2010), Washington: World Bank Publications, April 2010, P.217.

إحدى الأسواق المالية نتيجة أزمة تصيب سوقاً مالياً في دولة أخرى؛ أو "فقدان الثقة في الأصول المالية المحلية نتيجة لانهبان مالي خارجي"^{٢٦}

وأدت العولمة *Globalization* التي برزت في العقد الأخير من القرن العشرين إلى حدوث العديد من التغيرات في النشاط الاقتصادي العالمي، أحدها تسهيل انتقال عدوى الأزمات المالية بين الدول، فتدويل الحياة الاقتصادية شكّل المناخ الملائم لانتقال التغيرات الاقتصادية الحادثة في إحدى الدول إلى باقي دول العالم.

ويعتمد انتشار عدوى الأزمات المالية على العديد من العوامل أهمها مركز الأزمة، فانتساع نطاق وأثر الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ يفسره أن مركزها هو الاقتصاد الأمريكي المهيمن على الاقتصاد العالمي، والذي قام بنشر عدوى الأزمة عن طريق العديد من الآليات والوسائل، لعل أبرزها الدولار الأمريكي الذي لا يزال يعتمد عليه بصورة كبيرة في المعاملات الدولية، وانخفاض معدلات الاستيراد الدولية وذلك لأن الاقتصاد الأمريكي أكبر مستورد في العالم بنسبة تقدر بنحو ١٥,٥% من الواردات العالمية، مما كان له آثار سلبية على حركة التجارة الدولية.

ولتفسير عدوى الأزمات المالية وتأثيرها على الدول النامية وضع عدد من الباحثين في مؤسسة راند *RAND Co.* أربعة نماذج للعدوى المالية^{٢٧}

النموذج الأول: يعرف بنموذج الروابط الاقتصادية *Economic Linkages*، ويقوم على انتقال عدوى الأزمات المالية بين الدول المرتبطة بعلاقات تجارية واستثمارية قوية.

النموذج الثاني: وهو نموذج زيادة الوعي *Heightened Awareness*، ويشير إلى أنه في ظل نقص المعلومات (انخفاض معدلات الشفافية) في إحدى الدول (الدولة أ)، تتزايد توقعات المستثمرين باحتمالية انتقال آثار الأزمة المالية التي أصابت دولة أخرى (الدولة ب)، مما يدفعهم إلى سحب استثماراتهم من (الدولة أ)، وكلما انخفضت معدلات الشفافية

^{٢٦}ALLEN (F.) & GALE (D.) "Financial Contagion" *Journal of Political Economy*, The University of Chicago Press Journals, Vol.108, No.1, February 2000, pp.1-33, p.1.

^{٢٧}LOWELL (F.) & NEU (C.) & DAOCHI (T.): "Financial Crises and Contagion in Emerging Market Countries" *RAND Corporation*, California: National Security Research Institute, Issue 62, 1998, p.30.

والإفصاح عن المعلومات والبيانات الاقتصادية تزايدت التوقعات السلبية، مما يزيد من فرص انتقال عدوى الأزمات المالية.

النموذج الثالث: ويعرف بنموذج **تعديل المحفظة المالية** *Portfolio Adjustment*، ووفقاً لهذا النموذج فإن تعرض المستثمرين إلى الخسائر في إحدى الدول نتيجة لتعرضها لأزمة مالية، يدفعهم إلى تعديل هيكل استثماراتهم في باقي الدول ببيع الأصول المالية الداخلة في نفس المحفظة المالية لاستثمارات الدولة التي وقعت فيها الأزمة، ويمكن تصور هذا النموذج في الشركات القابضة دولية النشاط.

النموذج الرابع: سلوك القطيع *Herd Behavior* وهو النموذج الأكثر قبولاً والأوسع انتشاراً في تفسير عدوى الأزمات المالية على الدول النامية، وبمقتضاه يتخلى المستثمرون عن استثماراتهم في إحدى الدول النامية نتيجة للمخاوف التي يبديها مستثمرون آخرون.

وتوفر دراسة النماذج السابقة فرصاً **للتنبؤ والوقاية** من العدوى المالية، ففي حين يكون من السهل توقع تعرض الاقتصاد لعدوى الأزمة في نموذجي الروابط الاقتصادية وتعديل المحفظة المالية، فإنه يواجه صعوبات في نموذجي زيادة الوعي وسلوك القطيع.

وتكون الوقاية من عدوى الأزمات ممكنة في نموذج زيادة الوعي فقط، بينما تكون متعادلة في نموذج سلوك القطيع، ويصعب الوقاية منها في نموذجي الروابط الاقتصادية وتعديل المحفظة المالية^{٢٨}.

٢- تفسير عدوى الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري:

سنقوم هنا بدراسة تطبيقية لنماذج عدوى الأزمات المالية على الاقتصاد المصري، في محاولة لتفسير الآلية التي انتقلت بها الأزمة للاقتصاد المصري، مما سيكون له أهمية في سهولة تحديد فرص التنبؤ والوقاية من العدوى المالية للأزمات المالية في المستقبل^{٢٩}.

يمكن تفسير انتقال عدوى الأزمة المالية العالمية للاقتصاد المصري وفقاً لنموذج **الروابط الاقتصادية**، والقائم على انتقال عدوى الأزمة المالية بين الدول المرتبطة بعلاقات تجارية واستثمارية قوية، بأن مقدار تأثير الاقتصاد المصري بالأزمة كان بمقدار الروابط الاقتصادية

^{٢٨}Ibid, p.31.

^{٢٩}LOWELL (F.) & NEU (C.) & DAOCHI (T.), op. cit., p.30.

الخارجية في ظل ما يتمتع به الاقتصاد المصري من علاقات اقتصادية وطيدة مع الاقتصاد الأمريكي (مركز الأزمة).

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الشريك التجاري الأول لمصر في فترة ما قبل الأزمة، فخلال العام المالي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ شكلت الصادرات المصرية تجاه الولايات المتحدة ٣٢% من إجمالي الصادرات المصرية، وشكلت واردات أمريكا والاتحاد الأوروبي ٢٣,٥% من إجمالي الواردات لمصر، وغالبية الاستثمارات الأجنبية ٣٥,٨% كان مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية:^٣

وإن كان تفسير انتقال عدوى الأزمة للاقتصاد المصري وفقاً لهذا النموذج يصعب معه الوقاية أو منع انتقال تداعيات الأزمة، إلا أنه يمكن توقعها مما يتيح للاقتصاد المصري في المستقبل اتخاذ تدابير المواجهة الأولية في حال وقوع أزمة مالية في إحدى الدول التي ترتبط بصورة وثيقة بالاقتصاد المصري، ولتفادي انتقال عدوى الأزمات المالية على الاقتصاد المصري يجب العمل على تنويع مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المختلفة، وتوسيع سوق الصادرات المصرية وعدم الاعتماد بصورة كبيرة على إحدى الدول التي يؤدي تعرضها لأي أزمة اقتصادية في المستقبل إلى تأثير مباشر على الاقتصاد المصري.

ويمكن أيضاً تفسير انتقال عدوى الأزمة المالية للاقتصاد المصري وفقاً لنموذج زيادة الوعي، أنه في ظل انخفاض معدلات الشفافية ونقص المعلومات الاقتصادية وعدم الثقة في التقارير الحكومية التي أشارت معظمها في بداية الأزمة إلى أن الاقتصاد المصري محصن ضد تأثير الأزمة، لجأ المستثمرون للحذر والريبة من حقيقة الأوضاع الاقتصادية، مما دفعهم إلى تقليص استثماراتهم وعدم المخاطرة في سوق مجهول خشية الخسارة المفاجئة.

وواجه الاقتصاد المصري وفقاً لهذا النموذج صعوبات بالغة في توقع إصابته بالعدوى المالية، فانعدام الشفافية عن طبيعة العلاقات التجارية وحجمها يصعب معه توقع مدى تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد المصري.

ويتطلب الحد من انتقال عدوى الأزمات وفقاً لهذا النموذج بناء روابط ثقة بين المؤسسات الحكومية المصرية وبين المستثمرين، وذلك بالإفصاح عن المعلومات بشفافية، والعمل على إصدار تقارير دورية تعمل عليها مؤسسات مستقلة ومحايدة تعكس الوضع الاقتصادي المصري،

^{٣٠} عثمان محمد عثمان، مرجع سابق، ص ٢٤.

مع أشراك المؤسسات الدولية في مراجعته هذه التقارير مما يمنحها المزيد من المصداقية، والإيمان بأن أي محاولة لتقييد حرية المعلومات والبيانات من شأنه أن يزيد من فرص تعرض الاقتصاد المصري لصعوبات بالغة في حال حدوث أي أزمة مالية جديدة.

ويمكن تفسير انتقال عدوى الأزمة المالية إلى الاقتصاد المصري وفقاً لنموذج **تعديل المحفظة المالية**، بأن تعرض المستثمرين إلى الخسائر في العديد من الدول المتقدمة دفعهم إلى تعديل هيكل استثماراتهم في مصر، لتعويض خسائرهم العالمية وخوفاً من خسارة ثانية.

ووفقاً لهذا النموذج فإن تعرض أحد الشركات دولية النشاط العاملة في السوق المصري لخسائر في سوق آخر، يدفعنا لتوقع تأثر الاقتصاد المصري بسبب قيام الشركة بتعديل محفظتها الاستثمارية مما يهدد بانتقال عدوى الأزمة، ووفقاً لهذا النموذج يصعب الوقاية أو منع انتقال تداعيات الأزمة بين الدول، إلا عن طريق تدخل الدولة لتنظيم تحركات رؤوس الأموال وهو الأمر الذي قد يواجه بالعديد من الصعوبات في ظل انتشار مبادئ حرية التجارة.

وللحد من انتقال عدوى الأزمة المالية وفقاً لهذا النموذج من الممكن تدخل إدارة البورصة بقرارات استثنائية لضمان استقرارها عن طريق وقف التداول على أسهم الشركات الخاسرة في الأسواق العالمية لمدة مؤقتة لمنعهم من سحب استثماراتهم بصورة مفاجئة، مما يحد من حالة الهلع، والإفصاح والشفافية في المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية المتداولة بصورة دورية، وغيرها من القرارات التنظيمية الهامة التي تعمل على المحافظة على استقرار الأداء المالي.

ووفقاً لنموذج **سلوك القطيع Herd Behavior** فإن تخلى بعض المستثمرين عن استثماراتهم في مصر، جاء نتيجة للمخاوف التي أبدتها مستثمرون آخرون وتقارير بعض المؤسسات، فقيام بعض المستثمرين -وبخاصة الشركات دولية النشاط ذات الثقل الاقتصادي - بالتخلي عن استثماراتهم في مصر نتيجة تعرضهم للخسائر في الأسواق الدولية، اعتبره بعض المستثمرين إشارة بالغة الخطورة لعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية في مصر، مما دفعهم إلى الريبة والشك في ظل عدم الثقة في السوق.

وعلى مصر أن تضع عدداً من الخطط للوقاية من انتقال هذا النوع من العدوى، وذلك عن طريق سن التشريعات التي تحد من حرية الشركات الأجنبية في الانسحاب المفاجئ من الأسواق.

وتزايدت آثار إصابة الاقتصاد المصري بعدوى الأزمة المالية العالمية بسبب ارتفاع معدلات **انكشاف الاقتصاد المصري**، مما وضعه في مأزق كبير لاعتماده على الواردات من

الدول المتقدمة والتي عانت من أزمة كبيرة، فعدم الاكتفاء الذاتي من الضروريات الأساسية أدى إلى خضوع الاقتصاد المصري لشروط تجارة سلبية في وقت الأزمة المالية.^{٣٢}

ومن المشكلات التي تواجه الاقتصاد المصري اعتماد الموازنة العامة للدولة بشكل كبير على قطاعات محددة عالية الانكشاف على الخارج (كالاستثمار الأجنبي والسياحة وقناة السويس والتحويلات الأجنبية والمعونات والقروض الدولية)؛ مما يشكل تهديدا كبيرا للاقتصاد المصري إذا تعرضت إحدى هذه القطاعات لأزمة ما، فتنوع القطاعات يساعد على توزيع المخاطر الناتجة عن تعرض أحد القطاعات للأزمة، مما يجنب حدوث عجز في الموازنة وما يرتبط بها من تعثر في خطط التنمية.

ثانياً: آثار الأزمة على التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية في مصر:

أدت الأزمة إلى تباطؤ كبير في التجارة الدولية، وانخفض معدل نمو التجارة الدولية من ٦,٤% في عام ٢٠٠٧ إلى أدنى مستوياته في ٢٠٠٩ بتراجع بلغ (-٢,٢%)،^{٣٤} مما يعد أقل نسبة نمو متحققة في التجارة الدولية خلال السبعين عاماً الأخيرة.^{٣٣}

ولازم هذا التباطؤ العالمي انخفاض كبير في نمو الصادرات المصرية بعد تحقيق معدلات إيجابية بلغت ٢٤% في عام ٢٠٠٧م و ٢٥% في عام ٢٠٠٨م، فقد انخفضت بصورة كبيرة بنسبة (-١٥%) في ٢٠٠٩م قبل أن ترتفع في عام ٢٠١٠ إلى ١١,٨%^{٣٥} وأدى انخفاض نمو الصادرات المصرية إلى انخفاض التدفقات المالية الناتجة عن التجارة الخارجية، لانخفاض الطلب الخارجي وما ترتب عليه من انخفاض في أسعار السلع والخدمات المصدرة؛ وعلى الرغم من ذلك شاركت صافي الصادرات المصرية بنسبة ٢,٦% من إجمالي النمو المتحقق في عام

^{٣٢} GRIFFITH-JONES (S.) & OCAMPO (J.): "The Financial Crisis and Its Impact on Developing Countries" **The International Policy Centre for Inclusive Growth**, Working paper number 53, April 2009, p.12.

^{٣٣} **World Trade Organization (WTO):** "International Trade Statistics 2010 – ITS 2010" Geneva: World Trade Organization Publications, 2010, p.4.

^{٣٤} **World Trade Organization (WTO):** World Trade Report 2010 "Trade in Natural Resources", Geneva: World Trade Organization Publications, 2010, p.20.

^{٣٥} **The World Bank:** World Development Indicators 2010 (WDI 2010), op. cit., p.29.

^{٣٦} **The World Bank:** World Development Indicators 2011 (WDI 2011), Washington: World Bank Publications, April 2011, p.192.

٢٠٠٩ و البالغ ٤,٧%، وذلك على العكس مع الفترة السابقة للأزمة والتي كانت مشاركة الصادرات في النمو سلبية (رسم توضيحي رقم ٦).

وجاء هذا التأثير بالتوازي مع تأثر صادرات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسبب انخفاض أسعار المنتجات الخام الرئيسية بنسبة (-٢١%)، وبخاصة أسعار البترول التي انخفضت بنسبة (-٣٦%) في عام ٢٠٠٩.^{٣٦}

أما بالنسبة للواردات المصرية فقد انخفضت من ٢٧% في ٢٠٠٧ و ٢٥% في ٢٠٠٨ إلى (-١٧%) في ٢٠٠٩، قبل أن تعود وترتفع في ٢٠١٠ إلى ١٢%، ويرجع ذلك إلى اعتماد مصر على استيراد بعض السلع الرئيسية التي يصعب الاستغناء عنها، مما وضع مصر تحت ضغط شروط التجارة السلبية التي تضعها الدول المصدرة لتعويض خسائر الأزمة.^{٣٧}

وأدى انخفاض حركة التجارة الدولية إلى انخفاض حركة المرور في قناة السويس، والتي انخفضت إيراداتها من ٥,٤ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٨ إلى ٤,٣ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٩، بنسبة انخفاض ٢٠%، وجاءت مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي سلبية (-٢٧,٢%) في عام ٢٠٠٩ بمقدار تغير قدره ٠,٨٣% انخفاضاً عن عام ٢٠٠٨ (رسم توضيحي رقم ٨).^{٣٨}

تأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى مصر، وانخفضت بنحو ٤٥% من ١١,٥ مليار دولار في ٢٠٠٧ إلى ٩,٥ مليار في ٢٠٠٨، و ٦,٧ مليار في ٢٠٠٩، و ٦,٣ مليار في ٢٠١٠.^٤

^{٣٦}THE WORLD BANK: Global Economic Prospects "Navigating Strong Currents 2011-GEIP2011", op. cit., p.4.

^{٣٧}The World Bank: World Development Indicators 2011 (WDI 2011), op. cit., p.192.

^{٣٨} تم حساب مقدار التغير بواسطة الباحث بناءً على البيانات المتاحة في: وزارة التنمية الاقتصادية: "تقرير خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الربع الثاني والنصف الأول من العام المالي ٢٠٠٩ - ٢٠١٠" القاهرة: وزارة التنمية الاقتصادية، مارس ٢٠١٠، ص ١٢.

^٤United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD: World Investment Report 2010-WIR 2010" Investing in a Low-Carbon Economy", Geneva: United Nations Publications, 20th anniversary edition, 2010, p.167.

^٤United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD: World Investment Report 2011-WIR 2011" Non-Equity Modes of International Production and Development" Geneva: United Nations Publications, 2011, p.187.

وبمراجعة أهم الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعتبر أهم دولة مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر لمصر بنسبة ٣٥,٨% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة لمصر، تليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٢٣,٣% والمملكة المتحدة بنسبة ١٦,٩% وإيطاليا بنسبة ١٢,٥%؛ وغالبية هذه الدول قد تأثرت بصورة كبيرة بالأزمة المالية العالمية، مما انعكس بالضرورة على حجم استثماراتها الخارجية.

وكان انخفاض الاستثمارات الأجنبية أحد أهم أسباب تراجع معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي في مصر، والذي أثر بدوره على العديد من مصادر الموازنة العامة للدولة بسبب قلة الإيرادات الضريبية على الاستثمار وانخفاض الإيرادات الضريبية على الإنفاق والتي تقل بالركود في الأسواق، مما أدى في نهاية المطاف إلى تزايد العجز في الموازنة العامة، كما سبق وتعرضنا في المطلب السابق.

يضاف إلى ما سبق انخفاض تحويلات العاملين في الخارج والتي تساهم بفاعلية في المشاركة في الدخل القومي، ففي عام ٢٠٠٩ كانت مصر أكبر متلق للتحويلات المالية في الشرق الأوسط، وبلغت الأموال التي استقبلتها من المصريين العاملين بالخارج نحو ٧,٨ مليار دولار، وهو ما يمثل ٥% من الناتج المحلي الإجمالي المصري، مع انخفاض بنسبة ١٠% عن عام ٢٠٠٨، ويرجع هذا الانخفاض في معظمه إلى الاستغناء عن العمالة المصرية، وخاصة في الدول البترولية إثر انخفاض أسعار البترول العالمي، وانخفاض رواتب العاملين^{٤٢}.

ووفقاً للبيانات الصادرة عن البنك المركزي المصري لعام ٢٠٠٨، فقد شكلت التحويلات المالية المرسلة من المهاجرين المصريين العاملين في الولايات المتحدة الأمريكية ٢٣% من إجمالي تحويلات العاملين بالخارج، تليها الكويت بنسبة ١٥%، والإمارات العربية المتحدة بنسبة ١٤% والمملكة العربية السعودية ٩% والاتحاد الأوروبي ٨%^{٤٣}.

ومن جهة أخرى أثرت الأزمة سلباً على أداء ميزان المدفوعات المصري، والذي يوضح طبيعة تقاطع العلاقات التجارية والتمويلية، ويكشف عن العلاقة بين الاقتصاد الداخلي للدولة

^{٤١} بيانات البنك المركزي المصري، مشار إليها في عثمان محمد عثمان، مرجع سابق، ص ٢٤.

"The International Organization for Migration (IOM): "A Study on Remittances and Investment Opportunities for Egyptian Migrants" Cairo: IOM Publications, 2010, p.10.

^{٤٢} المنظمة الدولية للهجرة: "الهجرة والبحوث في المنطقة العربية"، القاهرة: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٠، ص ١.

والسوق الدولية، حيث أدى تراجع الطلب العالمي على الجنيه المصري إلى ضغوط سلبية على قيمة العملة في السوق الدولية، مما أدى إلى زعزعة استقرار المعاملات في الدولة، وأدى إلى ارتفاع الأسعار؛^٤

ويرجع العجز الكبير في ميزان المدفوعات المصري إلى حالة الركود التي أصابت الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تأثر قطاعات حيوية في الاقتصاد المصري كقناة السويس والسياحة وانخفاض الاستثمارات الأجنبية، يضاف إلى ذلك تدخل الدولة بخطط مالية ونقدية لمواجهة الأزمة، وذلك بضح سيولة في الأسواق عن طريق إقامة المشاريع كثيفة العمالة، والمعتمدة على منتجات استثمارية مستوردة، مما زاد من حجم العجز في الموازنة العامة، ويضاف إلى ذلك انخفاض المساعدات والتحويلات الخارجية لمصر سواء كانت التحويلات الخاصة أو التحويلات الحكومية متضمنة المساعدات والمعونات.

^٤THOMAS (C.): "Balance of Payments Crises in the Developing World: Balancing Trade, Finance and Development in the New Economic Order" **American University International Law Review**, Volume 15, Issue 6, 2000, pp.1249-1277, p.1251.

المبحث الثاني

الآثار الاجتماعية للأزمة المالية العالمية على مصر

قطعت مصر في السنوات السابقة على الأزمة شوطاً كبيراً في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن اندلاع الأزمة قد أدى إلى زيادة المعوقات التي واجهت خطط التنمية، بدفع الاقتصاد المصري إلى إعادة توزيع الموارد بشكل يوفر تكلفة خطط مواجهة الأزمات باهظة الثمن؛ وإعادة صياغة خطط التنمية بما يتناسب والوضع الجديد، وفي مصر حيث تعاني ميزانياتها من عجز يصبح الأمر أكثر تعقيداً، فالمفاضلة بين الاستمرار في خطط التنمية المخطط لها مسبقاً وبين توفير المخصصات المالية من أجل تمويل خطط مواجهة الأزمات، هو أمر ليس بالسهل، خاصة مع تداخل العديد من المؤثرات غير الاقتصادية في صناعة القرار الاقتصادي.

سنتعرض في **(المطلب الأول)** لتأثير الأزمة على معدلات الفقر والبطالة في مصر، وفي **(المطلب الثاني)** للحديث عن الأزمة المالية العالمية والثورة المصرية، في محاولة لتحليل العلاقة بين الحدين ومدى تأثيرهم المتبادل، وذلك وفقاً للتقسيم التالي:

المطلب الأول: آثار الأزمة المالية العالمية على معدلات الفقر والبطالة في مصر.

المطلب الثاني: الأزمة المالية العالمية والثورة المصرية.

المطلب الأول

آثار الأزمة المالية العالمية على معدلات الفقر والبطالة في مصر

سنعرض لأثار الأزمة المالية العالمية على معدلات الفقر في مصر (أولاً) وآثار الأزمة المالية العالمية على معدلات البطالة في مصر (ثانياً).

أولاً: آثار الأزمة المالية العالمية على معدلات الفقر في مصر:

أدت التنمية الاقتصادية التي وقعت بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة بلغت ٧,٢% في عام ٢٠٠٨، علاوة على ذلك كان هناك تقدماً ملحوظاً في تحسين مناخ الاستثمار، إلا أن ذلك لم ينعكس على معدلات الفقر في مصر والتي ظلت تزداد بصورة كبيرة، حيث ارتفعت من ١٦,٧% في عام ٢٠٠٠ إلى ١٩,٦% في عام ٢٠٠٥؛ وارتفعت معدلات الفقر المدقع من ٢,٩% إلى ٣,٦% في ذات الفترة.

وتؤكد بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على ارتفاع معدلات الفقر في مصر بسبب الأزمة المالية وحالة الاضطرابات السياسية التي شهدتها مصر في الفترة الأخيرة، حيث بلغت ٢١,٦% في عام ٢٠٠٩ و ٢٤,٣% في عام ٢٠١٠ وارتفعت إلى ٢٥,٢% في عام ٢٠١١ و ٢٦,٣% في عام ٢٠١٣ أي أن نحو ربع سكان مصر في المتوسط يعانون من الفقر، وانخفضت معدلات الفقر المدقع من ٦,١% في عام ٢٠٠٩ إلى ٤,٨% في عام ٢٠١١ و ٤,٤% في عام ٢٠١٣.^{٤٦}

ووفقاً لدراسة أجراها البنك الدولي فإن معدلات الفقر في مصر في هذه الفترة ارتبطت بظاهرة تبادل المواقع، فخرج بعض المجموعات من الفقر أرتبط بوقوع مجموعات أخرى في

MAROTTA (D.), YEMTSOV (R.), EL-LAITHY (H.), ABOU-ALI (H.), & ALSHAWARBY (S.) "Was Growth in Egypt Between 2005 and 2008 Pro-Poor? From Static to Dynamic Poverty Profile" **The World Bank Policy Research Working Paper**, Washington, D.C.: The World Bank Publications, WPS5589, March 2011, p.2.

^{٤٦} متوسط قيمة خط الفقر المدقع للفرد في الشهر عام ٢٠١٥ بلغ ٣٢٢ جنيهاً، في حين أن قيمة خط الفقر الكلي للفرد في الشهر ٤٨٢ جنيهاً.

"The International Fund for Agricultural Development (IFAD): "Investing in Rural People in Egypt" Rome: IFAD Publications, November 2014, p.2.

"Tsuchiya (I.) "Poverty in Egypt during the 2000s- Interim Report for Household Expenditure Patterns in Egypt during the 2000s" **Institute of Developing Economics "IDE"**, Japan External Trade Organization (JETRO), March 2016, p.64.

الفقر، فخرج ١٢% (ما يقارب ٩ مليون نسمة) من الفقر ارتبط بسقوط ٩% (ما يقارب ٧ مليون نسمة) في الفقر لأول مرة^{٤٩}.

ويواجه المجتمع المصري العديد من التحديات في توزيع الدخل القومي، فالانخفاض في معدلات النمو تتحمله في الغالب الفئات الأقل فقراً، ولا يتوزع هذا الانخفاض في الغالب على كافة أفراد المجتمع، لذا فإن الأزمة قد أدت إلى مضاعفة معاناة الفئات الأكثر فقراً، ودفعت بعدد كبير من متوسطي الدخل إلى السقوط في هاوية الفقر.

ويرتبط بذلك أيضاً مؤشرات غاية في الخطورة تشير إلى أن نسبة الأفراد التي بالكاد فوق خط الفقر ارتفعت من ٤٠,٥% في عام ٢٠٠٥ إلى ٤١,٧% في عام ٢٠٠٩ و ٤٨,٩% في عام ٢٠١١، و ٤٩,٩% في عام ٢٠١٣، والتي يخشى أن تقع في براثن الفقر في أي وقت نتيجة للصدمات^{٥٠}.

ويتزايد عدد الأفراد المرشحين للسقوط في هاوية الفقر كل يوم في ظل التزايد المتواصل في التباين بين الفقراء والأغنياء، مع انكماش الطبقة الوسطى والتي تعد صمام أمان المجتمعات، وفي المقابل يعظم الأغنياء ثرواتهم، فوفقاً لبيانات عام ٢٠٠٨ يحصل أغنى ٢٠% من أفراد المجتمع في مصر على أكثر من ٤٠% من الدخل القومي، ويحصل أفقر ٢٠% على ٩,٣%^{٥١} ويمكن الاستدلال على ذلك بالنظر إلى وضع مصر في مؤشر جيني^{٥٢} *GINI* لقياس عدالة توزيع الدخل القومي، حيث ترتيب مصر هو الدولة رقم ١١٠ في لعام ٢٠١٣، وهو ترتيب متأخر^{٥٣}.

ويترتب على انخفاض نمو الناتج القومي الإجمالي بنسبة ولو ضئيلة آثار كارثية على محدودي الدخل، وذلك على خلاف الأثرياء الذين ستؤدي الأزمة إلى انخفاض مستويات العيش لديهم، دون أن تؤدي إلى ذات الآثار الكارثية التي قد تصيب الفقراء.

وتعتبر الزراعة قطاعاً رئيسياً في الاقتصاد المصري، حيث توفر سبل العيش لنحو ٥٥% من السكان، وتوفر فرص عمل مباشرة لنحو ٣٠% من القوة العاملة. وعلى الرغم من أن

^{٤٩}MAROTTA (D.), YEMTSOV (R.) et al., op. cit., p.6.

^{٥٠}RADWAN (S.), op. cit., p.34.

^{٥١}ibid, p.34.

^{٥٢}معامل جيني (نسبة للعالم كورادو جيني) من المقاييس المهمة والأكثر شيوعاً في قياس عدالة توزيع الدخل القومي.

^{٥٣}The WORLD BANK Database: "World Development Indicators 2013" Washington, D.C.: World Bank, Last Update: 15 November 2013, <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators> (Acceded: 2/8/2014 9:53 AM).

مساهمة القطاع الزراعي قد انخفضت مع مرور الوقت، فإنه لا يزال يمثل نحو ١٣,٩% من الناتج القومي الإجمالي و ٢٠% من إجمالي الصادرات و عائدات النقد الأجنبي (وذلك وفقا لبيانات عام ٢٠١٣).^{٥٤}

وتجدر الإشارة إلى أنه وفقاً لإحصائية حكومية لعام ٢٠٠٩ فإن نحو ٤٧,٥% من فقراء مصر يعملون في الزراعة، ويتركز معظم الفقراء في المناطق الريفية في صعيد مصر، فنحو ٥٠% من سكان هذه المناطق وفقاً لبيانات ٢٠١٣ ضمن الفقراء، مقابل ٢٦,٧% من سكان المدن في صعيد مصر، وتزداد أيضاً نسبة الفقر في المناطق الريفية في شمال مصر ١٧,٤% عن المدن ١١,٧% وهو ما يدعو إلى ضرورة إصلاح القطاع الزراعي للحيلولة دون تفاقم الوضع الزراعي بعزوف الأفراد عن الاشتغال في هذا المجال المهم.^{٥٥}

إن الدول المتقدمة وعلى الرغم من ارتكازها في نموها وتقدمها على الصناعات والخدمات، إلا أنها أدركت خطورة السماح للقطاع الزراعي بالتدهور، فبالإضافة لما تمثله الزراعة من أهمية استراتيجية باستيعابها لجانب كبير من السكان، فإن لها أهمية استراتيجية بالغة لتوفيرها السلع الزراعية الضرورية لاستمرار حياة الإنسان.

ولذا ينبغي إقصاء القطاع الزراعي من اعتبارات التكلفة والعائد وإدخالها تحت مظلة الدعم، والعمل على تحقيق التوازن البيئي والمناخي والديموغرافي، وتحقيق المصلحة الوطنية والقومية، مع الأخذ في الاعتبار حسابات الأمن الغذائي، ومن ثم الأمن القومي المصري.^{٥٦}

مثال ذلك تتحمل اليابان تكاليف إنتاج الأرز محلياً بعشرة أضعاف تكلفة استيراده، وإذا كان ذلك يعارض قواعد وأسس اقتصاديات السوق، فإنه يتفق مع المصلحة الوطنية، كذلك هو الحال في دول الاتحاد الأوروبي التي تدعم القطاع الزراعي وقطاعات الألبان بمخصصات دعم ضخمة، وكذا الحال في المملكة العربية السعودية والتي تنتج القمح (بلغ إنتاجها من القمح ١,٢ مليون طن في العام ٢٠١٠) وذلك على الرغم من ندرة المياه وارتفاع تكلفة الإنتاج.^{٥٧}

^{٥٤} IFAD: "Investing in Rural People in Egypt", op. cit., p.3.

^{٥٥} Tsuchiya (I.), op. cit., p.64.

^{٥٦} مجلس الوزراء المصري: "أوضاع الفقراء في مصر" القاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تقارير معلوماتية، السنة الرابعة، العدد ٣٩، مارس ٢٠١٠، ص ٢.

^{٥٧} IFAD: "Investing in Rural People in Egypt" op. cit., p.4.

^{٥٨} أسامة غيث: " أزمة القمح ومؤشرات عجز التنمية الزراعية ٢٠١٠-٢٠١١ " جريدة الأهرام اليومية، القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، السنة ١٣٥، العدد ٤٥١٨٣، السبت ٢١ أغسطس ٢٠١٠، متاح على الموقع الإلكتروني لمؤسسة الأهرام:

<http://www.ahram.org.eg/Archive/265/2010/8/21/5/34978.aspx> (2/8/2017 10:03 AM)

ثانياً: آثار الأزمة المالية العالمية على معدلات البطالة في مصر:

أدت الأزمة إلى آثار سلبية على العديد من القطاعات الاقتصادية كالسياحة وقناة السويس والتصنيع والبناء والتشييد، وغيرها من القطاعات كثيفة العمالة وبالتالي أدت إلى تفاقم حالة البطالة في مصر بصورة كبيرة.

يضاف إلى ذلك عودة عدد كبير من العمالة المصرية المهاجرة للخارج، والتي قُدرت بنحو ٣٠٠ ألف عامل في عام ٢٠٠٩، نتيجة فقدانهم لوظائفهم لانكماش الطلب على العمالة المصرية في الدول المستقبلية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا المتضررة بشدة من جراء الأزمة نتيجة لانخفاض أسعار البترول.

أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة من ٨,٤% في عام ٢٠٠٧ إلى ٨,٧% في عام ٢٠٠٨ و ٩,٤% في عام ٢٠٠٩، وتقلصت فرص العمل الجديدة بمقدار ٩٠ ألف فرصة عمل في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، بما يعادل ١٣% من إجمالي فرص العمل المتولدة خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، واستمرت معدلات البطالة في الارتفاع حتى وصلت إلى ١٣,٢% في عام ٢٠١٤.^{٥٩}

وتعاني مصر من ذات المشكلة التي تواجه باقي الدول العربية، حيث ترتفع معدلات البطالة بين ذوي التعليم المتوسط والثانوي والتعليم الجامعي، وتقل بين الأميين، مما يشير إلى عدم توافق بين مخرجات ومحتوى ومناهج التعليم وبين احتياجات سوق العمل.^{٦٠}

وفقاً لبيانات عام ٢٠٠٨ م تشكل نسبة القوى العاملة غير المتعلمة (أميين أو لديهم مقدرة على القراءة والكتابة) ٤١% من العمالة المصرية، يحد هذا من قدرة القوى العاملة للتعامل مع التكنولوجيا ويفسر إلى حد ما انخفاض الإنتاجية وبالتالي انخفاض العائد على العمل.^{٦١}

وبالمقابل تشكل نسبة القوى العاملة الحاصلين على تعليم أقل من المتوسط ٩% والحاصلين على تعليم متوسط ٣١% والحاصلين على تعليم أقل من الجامعي ٤% والجامعي ١٥% من إجمالي نسبة القوى العاملة في مصر.^{٦٢}

^{٥٩} الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "النشرة السنوية المجمع لبحث القوى العاملة عام ٢٠٠٩" القاهرة، إصدارات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أبريل ٢٠١٠، ص ١٣.

^{٦٠} منظمة العمل العربية: موجز التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية حول "التشغيل والبطالة في الدول العربية" مطبوعات منظمة العمل العربية، القاهرة، يوليو ٢٠٠٨، ص ١٤.

^{٦١} RADWAN (S.), op. cit., p.13.

^{٦٢} Ibid, P.13.

والجانب الأكثر مدعاة للقلق هو أن البطالة لا تزال متركزة أساساً في فئة الشباب، فوفقاً لبيانات منظمة العمل الدولية فإن نسبة البطالة بين الشباب تبلغ نحو ٦٥% في عام ٢٠١٠، وارتفعت بصورة كبيرة إلى نحو ٧٥% في عام ٢٠١٤^{٦٥} حيث تقدر نسبة البطالة وفقاً لبيانات عام ٢٠١٠ بنحو ٢٢% بين الشباب في الفئة العمرية من ١٥ إلى ١٩ سنة و٢٨% للشباب في الفئة العمرية من ٢٠ إلى ٢٥ سنة ونحو ١٥% في الفئة العمرية من ٢٦ إلى ٣٠ سنة^{٦٦}

وتنتشر في مصر ظاهرة العمالة المعرضة للمخاطر *vulnerable employment* والتي عرفتها منظمة العمل الدولية بأنهم " أفراد الأسرة العاملين بدون أجر والعاملين لحسابهم الخاص"، والتي تقدرها منظمة العمل الدولية بما يقارب ٢٨% من القوة العاملة في مصر في عام ٢٠٠٨، وانخفضت هذه النسبة إلى ٢٣% في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ قبل أن تزداد إلى ٢٦% في عام ٢٠١٣^{٦٧}

ومما لا شك فيه أن البطالة تعد من الظواهر السلبية التي تهدد السلم والاستقرار الاجتماعي^{٦٨} وتؤدي البطالة إلى المعاناة الاجتماعية والعائلية للأفراد، وتقلل من قيم المواطنة، وتزيد من معدلات العنف والجريمة والتطرف^{٦٩} ويعاني نحو ١٢% من الفقراء من البطالة مقابل ٧% لغير الفقراء في عام ٢٠٠٩، علاوة على ذلك يتركز الفقراء في أعمال الزراعة والبناء والتصنيع وبخاصة في الأنشطة غير المنظمة لتلك القطاعات^{٧٠}

وتؤدي البطالة إلى الفقر، ويؤديان معاً إلى حالة من شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع وعدم الإيمان بضرورة الامتثال للقوانين، مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي^{٧١}.

^{٦٥}IFAD: "Investing in Rural People in Egypt" op. cit., p.1.

^{٦٦}ibid, p.32.

^{٦٧}International Labor Organization (ILO): "Key Indicators of the Labor Market Database" Geneva: ILO Publications, Ninth Edition, 2016, p.38.

^{٦٨} زيني فريدة وشيشة نوال: "الأثار الاقتصادية للبطالة -ورقة مقدمة إلى مؤتمر المسيلة الاقتصادي، تحت عنوان دور الدولة في الحد من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، خلال الفترة ١٥-١٦ نوفمبر ٢٠١١م، جامعة المسيلة، الجزائر، ٢٠١١، ص٢.

^{٦٩} محمد عبد الله البكر: "أثر البطالة في البناء الاجتماعي -دراسة تحليلية للبطالة وآثارها في المملكة العربية السعودية" مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت: جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، المجلد ٣٢، العدد ٢، ٢٠٠٤، ص١٦٨.

^{٧٠}RADWAN (S.), op. cit., p.34.

^{٧١} رمزي زكي: "الاقتصاد السياسي للبطالة -تحليل لأخطر المشكلات المعاصرة" الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الإصدار ٢٢٦، ١٩٩٨، ص ٣٤.

وتمثل الطبقة العاملة الجانب الحيوي في المجتمع، وهي عادةً تعول غيرها في ظل المجتمع المصري الذي يتسم بارتفاع معدل الإعاقة، ومن ثم فإن تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الطبقة يعني تدهور أوضاع الملايين من الأفراد والأسر خاصة من الطبقات محدودة ومتوسطة الدخل، ولا شك في خطورة الانعكاسات السلبية لذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بالطلب الفعال ومستوى الاستهلاك والادخار والاستثمار، هذا فضلاً عن الإطار القيمي الملئم لعملية التنمية.

ويمثل توفير فرص العمل للمواطنين اهتماماً ذا أولوية بالنسبة لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وتزيد أهمية الأمر في حالة مصر التي تعاني من مشكلة البطالة بصورة متزايدة، إذ يضاف إلى سوق العمل ما بين ٥٠٠ إلى ٦٠٠ ألف باحث عن العمل سنوياً (وفقاً لبيانات عام ٢٠٠٤):^{٧٠}

وتعود أحد أسباب تزايد أعداد البطالة في وقت الأزمة المالية العالمية في مصر إلى تخلي عدد كبير من أرباب العمل عن العمال، لذا على الدولة التدخل لدعم القطاع الخاص دعماً مشروطاً بعدم الاستغناء عن العمالة لديها، وقامت الدولة بفتح مجالات جديدة للعمل عن طريق إقامة مشروعات كثيفة الاستخدام للعمالة تستوعب هذه الزيادة في أعداد الذين يفقدون وظائفهم، وتوفر سيولة نقدية في الأسواق.

ويرتبط بفرص مصر في إعادة هيكلة اقتصادها بعد الأزمة بضرورة إعطاء أولوية لمسألة التوظيف، وإعادة النظر في النظم التعليمية والتدريبية للتناسب مع متطلبات السوق المحلية والعالمية، مما ينتج عنها خلق عمالة مدربة وكفاء.

إن بناء اقتصاد ما بعد الأزمة يتطلب تضافر الجهود لإصلاح سياسيات ومؤسسات سوق العمل وبالطبع إعادة صياغة الإطار القانوني بما يتلاءم مع تحقيق المكاسب الاقتصادية، فعلى الرغم من أن قانون العمل المصري (قانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣) يحوي العديد من المزايا إلا إنه لا يزال يحتوي على العديد من المواد التي تعتبر عائقاً أمام جذب الاستثمار الأجنبي، مثال عدم كفاية الحماية الاجتماعية، وعدم فاعلية مؤسسات تسوية الخلافات العمالية، التي لا توفر الحوار الاجتماعي السليم الذي يجعلها الملاذ الأخير للعمال بعد استنزاف باقي الوسائل المتاحة، لذا ينبغي

^{٧٠} أحمد جمال الدين موسى: الآثار الاقتصادية والقانونية والاجتماعية المترتبة على خصخصة وحدات قطاع الأعمال العام - دراسة نظرية وتطبيقية على الواقع المصري، دراسة بحثية ممولة من صندوق البحوث بجامعة المنصورة، المنصورة: مطبعة جامعة المنصورة، ٢٠٠٤، ص ٦-٧.

أن تجد النقابات العمالية والمستثمرون منصة ملائمة للمفاوضات بشأن القضايا الرئيسية لسياسات العمل^{٧١}.

هذه الضغوط الاقتصادية، وما خلفته من ضغوط اجتماعية على مصر، كانت أحد أسباب اندلاع المظاهرات والثورات التي شهدتها مصر بداية من عام ٢٠١١، وذلك احتجاجًا على تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل الأزمة.

المطلب الثاني

الأزمة المالية العالمية والثورة المصرية

واجه الاقتصاد المصري العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، وبدأ الاقتصاد المصري التعافي من آثار الأزمة في عام ٢٠١٠ بتحقيقه معدلات نمو معتبره، ولكن واجهت مصر العديد من التحديات بسبب الاضطرابات السياسية التي صاحبت الاحتجاجات الشعبية المتزايدة في بداية عام ٢٠١١.

سنتعرض (أولاً) للتحديات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة للاضطرابات السياسية، و(ثانياً) لتأثير الثورة المصرية على خطط التعافي من الأزمة المالية العالمية.

أولاً: التحديات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة للاضطرابات السياسية:

يعد يوم الخامس والعشرون من يناير ٢٠١١ واحد من الأيام التي ستحفر في التاريخ المصري الحديث، ففي ذلك اليوم انفجرت ثورة الشعب الغاضبة ضد مظاهر الظلم والفساد، وسبقت الثورة المصرية العديد من الأحداث التي كانت تنبئ بوقوعها، إلا أن فشل الإدارة السياسية في توقع حدوثها أو في مقدرة الشعب على القيام بها، دفعها إلى عدم الاهتمام بتلك المقدمات.

شهدت الفترة التي سبقت ثورة ٢٥ من يناير العديد من الاحتجاجات الفئوية والنقابية والعمالية، تلك الاحتجاجات كانت تدعو إلى تحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية والاقتصادية، إلا أن أيًا من تلك الاحتجاجات لم تقابل بالاهتمام من قبل الحكومة المصرية.

وجاءت الثورة رافعة شعارات (عيش – حرية – كرامة إنسانية - عدالة اجتماعية) وتحمل هذه الشعارات مفاهيم اقتصادية واجتماعية؛ فتوفير المطلب الأول للثورة وهو العيش (الخبز) أو

^{٧١}RADWAN (S.), op. cit., p.40.

الغذاء المناسب هو أحد متطلبات الحياة، وفي ظل تزايد الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار كان من غير اليسير على العديد من محدودي الدخل توفير هذا المطلب الضروري من متطلبات الحياة، واتضح ذلك بارتفاع معدلات الفقر والبطالة في مصر بصورة كبيرة على الرغم من النمو الاقتصادي المعتبر المتحقق في معدلات النمو في فترة ما قبل الأزمة، مما يشير إلى أن تلك التنمية الاقتصادية لم يستفيد منها محدودي الدخل.

ويدخل في المطالب الثاني للثورة "الحرية" مفاهيم الحرية الاقتصادية في ظل ما كانت تعانيه الأسواق من العديد من الاحتكارات في العديد من القطاعات الرئيسية، وعدم فاعلية الأطر التنظيمية للنشاط الاقتصادي، وارتفاع معدلات الفساد، وانخفاض مستويات الحرية المالية، أدى ذلك إلى تصنيف مصر ضمن الدول التي لا تتمتع بالحرية الاقتصادية وفقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية^{٧٢}. *Index of Economic Freedom*

وتحقيق العدالة الاجتماعية، يتم بالتوزيع العادل للدخل القومي المتحقق على كافة فئات المجتمع وهو الأمر غير المتحقق في مصر بالنظر إلى ترتيب مصر المتأخر في مؤشر "جيني" GINI لقياس عدالة توزيع الدخل القومي^{٧٣} وعقب تحقيق الاقتصاد المصري لمعدلات نمو مرتفعة في حقبة ما قبل الأزمة المالية، أدرك الشعب أن عدم قدرة الحكومة المصرية على توفير متطلبات الحياة الأساسية للمواطنين لم يكن بسبب قلة موارد الدولة أو بسبب ضعف في الاقتصاد المصري، بل إن السبب الأساسي كان سوء توزيع النمو المتحقق بين فئات المجتمع المختلفة، لذا جاءت المطالبات بالعدالة الاجتماعية كأحد الأهداف الرئيسية للثورة؛ فغياب العدالة الاجتماعية تضمن اتساع الفارق بين فئات المجتمع، حيث لم تنقل أعداد الفقراء في مصر على الرغم من تحقيق الاقتصاد لمعدلات نمو مرتفعة في فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية.

وتحقيق الكرامة الإنسانية، يكون بتوفير حياة كريمة للمواطنين عن طريق تحسين ظروفهم المعيشية والاقتصادية، وإحساس الأفراد بكرامتهم الإنسانية ما هي إلا نتيجة طبيعية لأي تنمية اقتصادية حقيقية.

^{٧٢}The Heritage Foundation & Wall street Journal: "Egypt- Economic Freedom Score"

The Heritage Foundation, The Index of Economic Freedom, 2016,

<http://www.heritage.org/index/pdf/2016/countries/egypt.pdf> (2/13/2017 11:30 AM)

^{٧٣}The WORLD BANK Database: "World Development Indicators 2013" op. cit.

وكانت الخطة الخمسية ٢٠١٢/٢٠٠٧ تستهدف تحقيق معدل نمو سنوي ٨% مع تخفيض معدل التضخم إلى ٥% بنهاية الخطة، وشهدت بداية تنفيذ هذه الخطة ارتفاع الإيرادات العامة والمنح بنسبة ١٩,١% لتصل إلى ١٨٠,٢ مليار جنيه، وتراجع العجز الكلي للموازنة من الناتج المحلي الإجمالي من ٩,٢% في عام ٢٠٠٦ إلى ٧,٥% في عام ٢٠٠٨، مع ارتفاع متوالٍ في تحويلات المصريين بالخارج، وتحقيق قطاع السياحة نموًا ملحوظًا في أعداد الزائرين؛ فضلًا عن تحقيق تقدم في معدلات نمو الإيرادات بقطاعات الاتصالات، والصادرات البترولية، ودخل قناة السويس، إلا أن تأثر الاقتصاد المصري بالأزمة المالية العالمية حال دون استكمال تحقيق هذه الأهداف.

ورغم ما تحقق خلال هذه الفترة من بعض النجاحات التنموية في قطاعات عديدة، فقد استمر الارتفاع بأعلى من المعدلات العالمية في أسعار السلع والخدمات، وارتفاع معدلات الفقر، والأمية، والبطالة، وانتشار المناطق العشوائية، وتدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وبدت ملامح تفشي الفساد والمحسوبية والاحتكار واضحة في عمليات تخصيص الأراضي والإنتاج الصناعي والقروض البنكية؛ وتوازي مع ذلك الزيادة الكبيرة في تعداد السكان.

وتزايدت العوامل الاجتماعية السلبية الناتجة عن الشعور بعدم الاستفادة من تحقيق معدلات نمو جيدة، وانسداد الأفق في حدوث تحول إيجابي مستقبلي، أدى ذلك إلى ثورة الشعب في ٢٥ يناير ٢٠١١ واستمرت ثورة الشعب جراء عدم تحسن الأوضاع الاقتصادية، بل وتراجعها بشكل غير مسبوق، فكانت انتفاضة الشعب في ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

وتزايدت التساؤلات حول من يستفيد من تلك المعدلات المرتفعة من النمو؟ أكدت البيانات أن معدلات النمو لم تستهدف تحسين معيشة الفئات الأقل فقرًا بمصر، وإنما كان الهدف الأساسي منها هو تحسين معيشة الأغنياء.

وبنظرة واحدة لمصادر النمو – والتي تعرضنا لها سابقًا- نجد أن قطاعًا مثل الاتصالات قد استحوذ على اهتمام الحكومة المصرية بصورة كبيرة، ففي الوقت الذي تطور فيه هذا القطاع بصورة متنامية، أدى إلى توفير الهواتف الثابتة، وتطوير خدمات الهواتف النقالة، بالإضافة إلى تطوير وتوفير خدمات الإنترنت في غالبية أنحاء الجمهورية^{٧٤} عانت العديد من القطاعات

^{٧٤} يوسف بطرس غالي: "البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١\٢٠١٠ القاهرة: وزارة المالية، ٢٠١٠، ص ١٤.

^{٧٥} عثمان محمد عثمان، مرجع سابق، ص ٢٤.

الأساسية في الدولة من الانهيار، حيث لم تشهد خدمات أساسية هامة ذات النمو مثل توفير الصرف الصحي أو مياه الشرب الصالحة أو كهرباء لملايين المواطنين في المناطق العشوائية والفقيرة في القرى والأرياف وبخاصة في صعيد مصر.

فالنمو كان يهمل البنى التحتية الأساسية في المناطق العشوائية والفقيرة، وبالمقابل ازداد الاهتمام بإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة على امتداد البحر المتوسط والأحمر، لتوفير مجتمعات سكنية مؤقتة (مصايف) لذوي الدخل المرتفع، في وقت كانت تعاني العديد من المناطق السكنية المحيطة بها في شمال وجنوب سيناء والإسكندرية ومرسى مطروح من الإهمال.

لا ندعو من هذا التحليل إلى إهمال التنمية في تلك المشاريع المهمة، ولكن ندعو إلى أن تسير التنمية بمعدلات متوازنة، فإنشاء إحدى المجتمعات العمرانية الجديدة ينبغي أن يرتبط به تطوير لعدد من المناطق العشوائية، وتوفير المياه والكهرباء للمجتمعات العمرانية الجديدة، كان ينبغي أن يسبقه توفير الكهرباء والماء للمناطق الفقيرة المهمشة؛ فتوزيع النمو المتحقق على جميع مناطق الجمهورية وعلى كافة فئات الشعب هو أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

نخلص مما سبق إلى أن الأزمة المالية العالمية كان لها تأثير على الأوضاع السياسية في مصر، إلا أن ذلك لا يعني أن الأزمة المالية شكلت بمفردها دافعاً لقيام الثورة المصرية، بل كانت أحد الظروف التي أدت إلى تزايد الضغوط الاقتصادية على محدودى الدخل والعمال والموظفين في المجتمع المصري، مما دفعهم إلى الخروج في مظاهرات غاضبة بغية تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية؛ مما يؤكد على العلاقة بين الأزمة المالية العالمية والثورة المصرية، وخاصة أن العديد من المحللين السياسيين والخبراء الاقتصاديين قد أكدوا على أهمية الأسباب الاقتصادية في اندلاع الثورة.

ثانياً: تأثير الثورة المصرية على خطط التعافي من الأزمة المالية العالمية:

انعكست الاضطرابات السياسية في مصر بصورة ملحوظة على معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي، حيث تشير البيانات الحكومية إلى أن معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت بصورة حادة من ٧,٢% خلال عام ٢٠٠٨ إلى ١,٨% في عام

٢٠١١، و٢،٢% في عام ٢٠١٢، و٢،١ في عام ٢٠١٣، في وقت استعاد فيه الاقتصاد العالمي نموه المعتاد.^{٧٦}

وبلغت نسبة العجز في الموازنة العامة من إجمالي الدخل القومي (-٧,٥%) في عام ٢٠٠٨، وفي عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ حققت الموازنة العامة عجزًا بنسبة (-٦,٨%)، وذلك قبل أن يتزايد العجز إلى (-٨,١%) في عام ٢٠١١ نتيجة للاضطرابات السياسية التي شهدتها مصر و(-٩,٨%) في عام ٢٠١٢، واستمر العجز في التفاقم في عام ٢٠١٣ بنسبة (-١٠,٧%) وفي عام ٢٠١٤ بنسبة (-١٣,٧%)، نتيجة لانخفاض الإيرادات السياحية وانخفاض عائدات قناة السويس وتحويلات العاملين في الخارج.^{٧٧}

تلك الظروف السياسية كان لها العديد من التداعيات الاقتصادية السلبية، حيث دخل الاقتصاد المصري في أزمة عميقة نتيجة انخفاض الإيرادات العامة، مما تسبب في أسوأ أزمة يتعرض لها الاقتصاد المصري منذ ثلاثينيات القرن الماضي.^{٧٨}

وأنعكس الوضع الاقتصادي المضطرب على قيمة الجنيه المصري، والذي أنخفض مقابل باقي العملات، حيث فقد الجنيه المصري ما يقارب ١٢% من قيمته مقابل الدولار الأمريكي وذلك في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣، وارتفعت هذه النسبة بصورة كبيرة في نوفمبر ٢٠١٦ بفقدان الجنيه المصري ما يقارب ٦٢,٨% من قيمته في عام ٢٠١١، وذلك بعد قرار تعويم الجنيه المصري.^{٧٩}

^{٧٦}THE WORLD BANK Database: Egypt "GDP Growth Rate", op. cit.

^{٧٧}TRADING ECONOMICS Database: Egypt Government Budget 2002-2016, Last Update: 19 April 2016, <http://www.tradingeconomics.com/egypt/government-budget>, (4/19/2016 8:37 AM)

^{٧٨}KINGSLEY (P.): "Egypt Suffering Worst Economic Crisis Since 1930s, **The Guardian**, London: Guardian News and Media Limited, Last update: 16 May 2013, <http://www.theguardian.com/world/2013/may/16/egypt-worst-economic-crisis-1930s> (Accessed: 9/15/2015 7:48 PM)

^{٧٩} تم حساب نسب الفقد في قيمة الجنيه المصري بواسطة الباحث اعتمادًا على بيانات سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي والمنشورة على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري:

Central Bank of Egypt: Exchange Rates Historical,

<http://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Statistics/Pages/ExchangeRatesHistorical.aspx>

> (Acceded: 1/18/2017 10:01 AM)

وقد أدى انخفاض قيمة الجنيه المصري إلى زيادة تكلفة استيراد السلع الأجنبية، مما زاد من الصعوبات الاقتصادية، في ظل الاعتماد على استيراد العديد من السلع الرئيسية من الخارج مما أضعف مصر لشروط تجارة سلبية.^{٨٠}

وساعد في تفاقم قيمة العملة المصرية سياسات البنك المركزي المصري والذي استخدم الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية لوقف هذا التدهور في قيمة الجنيه المصري، مما أدى إلى تقلص تلك الاحتياطيات بنحو ٦٠٪ خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٢، حيث انخفضت الاحتياطيات الأجنبية من ٣٦ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٠ إلى ١٤,٤ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٢.^{٨١}

ولإرضاء الطبقة العاملة، وتهدئة حركاتهم الاحتجاجية، رفعت الحكومة الرواتب والأجور بصورة كبيرة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم من ١٠,٥% إلى ١٤,٧% في عام ٢٠١٥، مما زاد من الضغوط السلبية على الجنية المصري.

وفي ظل هذا المناخ الاقتصادي المتأزم يعيش ما يقارب ٤٥% من المصريين على أقل من دولارين في اليوم الواحد (وفقا لبيانات ٢٠١٣)^{٨٢} ولا تزال البطالة ترتفع بمعدلات كبيرة حتى أنها وصلت إلى ١٣,٢% في نهاية عام ٢٠١٣.^{٨٣}

هذا الضعف الاقتصادي يجعل من الصعب سياسياً التصدي للمشكلات التي قد تؤدي إلى الأزمات؛ لأن الإصلاحات اللازمة ستفرض العديد من التحديات على المواطنين الذي يواجهون بالفعل العديد من الضغوط الاقتصادية.^{٨٤}

كان لهذه المؤشرات السلبية دافع لوكالات التصنيف الائتماني الدولية إلى تخفيض التصنيف الائتماني لمصر، ففي فبراير ٢٠١٢ خفضت ستاندرد أند بورز *Standard &*

^{٨٠}The World Bank: World Development Indicators 2011 (WDI 2011), op. cit., p.192.

^{٨١}KINGSLEY (P.), op. cit.

^{٨٢} الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية" المؤشرات السنوية، ٢٠١٦، http://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6130&ind_id=2542 (2/8/2017 9:03 AM)

^{٨٣}Tsuchiya (I.), op. cit., p.64.

^{٨٤} الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "النشرة السنوية المجمع لبحث القوى العاملة عام ٢٠٠٩" مرجع سابق، ص ١٣.

^{٨٥}COOK (S.): "Egypt's Solvency Crisis" **Contingency Planning Memorandum**, Center for Preventive Action (CPA), New York: Council on Foreign Relations Press, No.20, April 2014, p.3.

Poor's التصنيف الائتماني لمصر من B+ إلى B على المدى الطويل، وفي عام ٢٠١٣، خفضت التصنيف الائتماني طويل الأجل لمصر من B- إلى CCC+، وتصنيف قصير الأجل من B إلى C وسط مخاوف بشأن قدرة البلاد على بلوغ أهدافها المالية والحفاظ على السلم الاجتماعي.^{٨٦}

وبسبب الثورة انخفضت الاستثمارات في المجالات الجديدة بنسبة ٨٠% في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١١ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٠؛ وعرضت الولايات المتحدة الأمريكية -التي تستحوذ على نحو ٩ ملايين دولار من إجمالي ١١,١ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية (سواء الاستثمار الأجنبي المباشر أو المحافظ) في مصر- في مايو ٢٠١١ ضمانات قروض تصل إلى ١ بليون دولار لتمويل تطوير البنية التحتية وتعزيز خلق فرص العمل في مصر.^{٨٧}

وقامت أيضاً بعض الدول بالمساهمة في صندوق بقيمة ١٧٠ مليون دولار شكلته الحكومة المصرية لتشجيع الاستثمار، بالإضافة إلى الدعم الدولي، ووافقت الحكومة على إجراء تدابير لتسهيل إجراءات إقرار المشاريع الصناعية جديدة وتخفيف القيود المفروضة على إقامة الامتيازات.^{٨٨}

ومع ذلك، فإن تأثير الحوافز الاستثمارية كان محدوداً في ظل ذلك مناخ التحول السياسي، وعودة ثقة المستثمرين من المرجح أن تعتمد على تسوية سياسية شاملة والأوضاع المحيطة بمصر.^{٨٩}

^{٨٦}DARAGAH (B.): "S&P Cuts Egypt's Credit Rating Again Amid Fiscal Health Fears" **The Financial Times**, May 9 2013 3:30 pm, The Financial Times LTD, <http://on.ft.com/10vgToC> (Accessed: 9/15/2015 8:40 PM)

^{٨٧}UNCTAD: World Investment Report 2011 -WIR 2011"Non-Equity Modes of International Production and Development", op. cit., p.43.

^{٨٨}Ibid, p.44.

^{٨٩}Ibid, p.43.

الخاتمة:

أدت الأزمة المالية العالمية إلى العديد من الآثار على غالبية دول العالم، وإذا كان العالم قد شهد العديد من الأزمات المالية على مدار التاريخ، إلا أن أزمة عام ٢٠٠٨ تعد من أسوأ الأزمات التي أصابت الاقتصاد العالمي منذ أزمة الكساد العظيم (١٩٢٩)، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى الآثار العميقة التي خلفتها الأزمة على الاقتصاد العالمي.

وتأثر الاقتصاد المصري بالأزمة المالية العالمية نتيجة لاندماجه وانفتاحه على الاقتصاد العالمي، والذي جعله عرضة لعدوى الأزمة المالية، وكما هو الحال في باقي الدول فإن الأزمة كان لها العديد من الآثار السلبية، فعلى الرغم من أن الاقتصاد المصري قد حافظ على معدلات نموه في عام ٢٠٠٨، وحقق معدلات نمو جيدة مقارنة بباقي دول العالم في عام ٢٠٠٩؛ إلا أنه تخلف عن باقي دول العالم في استرداد نموه المعتاد في عام ٢٠١٠، ويرجع ذلك إلى تأثير القطاعات الخارجية كانهخفاض الاستثمارات الأجنبية وانخفاض الإيرادات السياحية، بالإضافة إلى القصور في بعض سياسات المواجهة. وأدت حالة عدم الاستقرار السياسي في مصر في عام ٢٠١١ إلى انخفاض معدلات النمو على نحو غير مسبق.

وقد أدت الأزمة إلى آثار سلبية على معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي المصري، وأدت إلى تزايد العجز في الميزان التجاري (الصادرات والواردات)، بالإضافة إلى عجز الموازنة العامة للدولة (انخفاض الإيرادات وزيادة النفقات العامة).

وأدت الأزمة إلى إعادة صياغة خطط التنمية في مصر بما يتناسب والوضع الجديد، ففي ظل الأزمة أعيد تخصيص الموارد بشكل يوفر تكلفة خطط مواجهة الأزمات باهظة الثمن، وفي مصر حيث تعاني ميزانياتها من عجز أصبح الأمر أكثر تعقيداً، فالمفاضلة بين الاستمرار في خطط التنمية المخطط لها مسبقاً وبين توفير المخصصات المالية من أجل تمويل خطط مواجهة الأزمة هو أمر ليس بالسهل، خاصة مع تداخل العديد من المؤثرات غير الاقتصادية في صناعة القرار الاقتصادي.

وهذه الضغوط الاقتصادية وما خلفته من ضغوط اجتماعية وسياسية، كانت أحد أسباب اندلاع المظاهرات والثورات التي شهدتها مصر بداية من عام ٢٠١١، وذلك احتجاجاً على تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل الأزمة.

النتائج والتوصيات:

نتج عن تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية العالمية على جمهورية مصر العربية عدد من النتائج التي تم استخلاصها من المؤشرات والسياسات في فترة الأزمة، ولا تمثل النتائج التي تم التوصل إليها حقائق مسلما بها، وإنما هي مجرد اجتهادات تحتمل الصواب والخطأ، وأرجو أن تكون محاولة الوصول إلى الحقيقة من خلال هذه الدراسة إضافة ذات قيمة تساعد في توضيح آثار الأزمات المالية العالمية على مصر والطريقة المثلى لمواجهتها، وأبرز النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها هي:

- حافظ الاقتصاد المصري على معدلات نموه في عام ٢٠٠٨، وحقق معدلات نمو جيدة مقارنة بباقي دول العالم في عام ٢٠٠٩؛ وعلى الرغم من ذلك فقد تخلف عن باقي دول العالم في استرداد نموه المعتاد في عام ٢٠١٠، ويرجع ذلك إلى تأثير القطاعات الخارجية كانهخفاض الاستثمارات الأجنبية وانخفاض الإيرادات السياحية، بالإضافة إلى القصور في بعض سياسات المواجهة.
- لم تقتصر آثار الأزمة المالية العالمية على القطاعات الاقتصادية، بل كان لها العديد من الآثار الاجتماعية على مصر، كارتفاع معدلات الفقر وتزايد أعداد البطالة.
- أدت الأزمة إلى إعادة صياغة خطط التنمية في مصر بإعادة تخصيص الموارد بشكل يوفر تكلفة خطط مواجهة الأزمات باهظة الثمن على حساب العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية.
- يتقلص دور السياستين المالية والنقدية في مصر بسبب تخلف وضعف الكفاية الإنتاجية وعدم تطور النظام المالي ومحدودية مرونة سعر الصرف.
- أدت حالة عدم الاستقرار السياسي في مصر في عام ٢٠١١ إلى انخفاض معدلات النمو على نحو غير مسبوق.
- ينبغي على مصر الاجتهاد في صياغة نظرية اقتصادية لمواجهة الأزمات المالية تتوافق مع طبيعة اقتصادها، وعدم الاعتماد على اتباع خطط المؤسسات الدولية، فقابلية خطط

مواجهة الأزمات المالية للنجاح في أحد الدول، لا تعني بالضرورة ملاءمتها للتطبيق في مصر.

- لا يمكن التعامل مع الأزمات المالية في إطار من العشوائية الارتجالية أو بسياسة رد الفعل، بل يجب أن يخضع التعامل مع الأزمة للمنهج الإداري والاقتصادي السليم، عن طريق الاستعانة بعلم إدارة الأزمات، واتباع مناهج التخطيط والتنظيم والتوجيه والمتابعة لإمكانية تفادي الآثار السلبية للأزمة وللإفادة القصوى من آثارها الإيجابية.

- ينبغي العمل على اقتناص الفرص التي توفرها الأزمات المالية، بحيث يتم تركيز جهود مواجهة الأزمات في اتجاهين؛ أحدهما لمواجهة الآثار السلبية للأزمة، والأخرى للبحث في الفرص التي توفرها الأزمة ومحاولة اقتناصها.

- على مصر اعتماد مبدأ الشفافية في توفير المعلومات وبخاصة في أوقات الأزمات المالية، ويحتاج السوق المصري إلى مقدار من المساواة في توفير المعلومات اللازمة للجمهور، وذلك بالتحول من الشفافية إلى العلانية، فمبدأ المساواة يمكن الكافة من الحصول على البيانات الاقتصادية بشكل علني ومتزامن.

- من الضروري إعادة النظر في نظم الإدارة المالية العامة للدولة، والتي تواجه العديد من الصعوبات في ظل الأزمات المالية، وذلك من أجل تحسين وترشيد الإنفاق وزيادة كفاءته. ويمكن الاستفادة من التجارب العالمية في تطوير السياسات المالية والنقدية لمواجهة الأزمات.

- ينبغي أن تقترن دعوات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في مرحلة ما بعد الأزمة المالية بإعادة تنظيم دورها، والعمل على إصلاح مؤسساتها، والحد من معدلات الفساد المستشري فيه، ومن الضروري البحث في مدى كفاءة الأسلوب الذي تتدخل به الدولة في النشاط الاقتصادي.

- ينبغي أن نقيم آليات وسياسات التنبؤ بالأزمات في مصر، والبحث في مدى كفاية المؤسسات والسياسات المتخذة لمواجهة أي أزمة مستقبلية، وإعادة النظر في سياسات مواجهة وإدارة الأزمة المالية في مصر، وذلك من أجل تطويرها.

- ينبغي أن تعمل الإدارة الاقتصادية في مصر على تنويع مصادر الاستثمار الأجنبي، والتقليل من الاعتماد بصورة كبيرة على دولة واحدة أو قطاع واحد، مما سيكون له بالغ الأثر في تخفيف وطأة الضغوط الاقتصادية والسياسية عليها، وسيقلل بالتالي من فرص انتقال عدوى الأزمات المالية إلى الاقتصاد المصري.

- من المهم أن تحافظ مصر على مستوى كاف من الاستثمار في البنية التحتية والمشروعات كثيفة العمالة، كأحد وسائل مواجهة الأزمات المالية دون الاعتماد عليها بصورة كلية، وذلك لأن الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية عادة ما يترتب عليها آثار تضخمية، بسبب عدم اكتمال الهيكل الإنتاجي للسوق المصري، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادة الطلب على السلع المستوردة لسد العجز في العرض الداخلي، مما يؤثر بالسلب على ميزان المدفوعات ويزيد من الضغوط على الموازنة العامة للدولة.

والأرجح هو توجيه الإنفاق العام بصورة متوازنة بين مشروعات البنية الأساسية ومتطلبات استكمال الهيكل الإنتاجي، دون تفضيل أحدهما على الآخر، وذلك بإنشاء المناطق الصناعية الجديدة وفي نفس الوقت توفير البنية الأساسية لهذه المناطق، وتطوير الهيكل الزراعي وفي نفس الوقت إكمال مشاريع البنية الأساسية التي يتطلبها هذا القطاع.

- ينبغي أن تسير التنمية في مصر بمعدلات متوازنة، فإنشاء أحد المجتمعات العمرانية الجديدة ينبغي أن يرتبط به تطوير لعدد من المجتمعات العشوائية، وتوفير المياه والكهرباء للمجتمعات العمرانية الجديدة ينبغي أن يسبقه توفير الكهرباء والماء للمناطق الفقيرة، فتوزيع النمو المتحقق على جميع مناطق الجمهورية وعلى كافة فئات الشعب أمر ضروري لتحقيق العدالة الاجتماعية.

(ملحق رقم ١)

قائمة الجداول

جدول رقم (١)

معدل النمو الحقيقي المتوقع والمتحقق للاقتصاد المصري مقارنة بالدول النامية والعالم (٢٠٠٧-٢٠١١)

٢٠١١		٢٠١٠		٢٠٠٩		٢٠٠٨		٢٠٠٧	مجموعة الدول
المتحقق	المتوقع	المتحقق	المتوقع	المتحقق	المتوقع	المتحقق	المتوقع	المتحقق	
٢,٨	٢,٧	٤,١	٣	٢,٣-	٠,٩	١,٧	٣,٣	٣,٩	العالم
٦,٥	٦,٠	٧,٨	٦,٢	٣,٣	٤,٦	٥,٦	٧,٢	٧,٥	الدول النامية
١,٨	٥,٥	٥,١	٦	٤,٧	٤,٥	٧,٢	٧,٠	٧,١	مصر

الجدول بواسطة الباحث

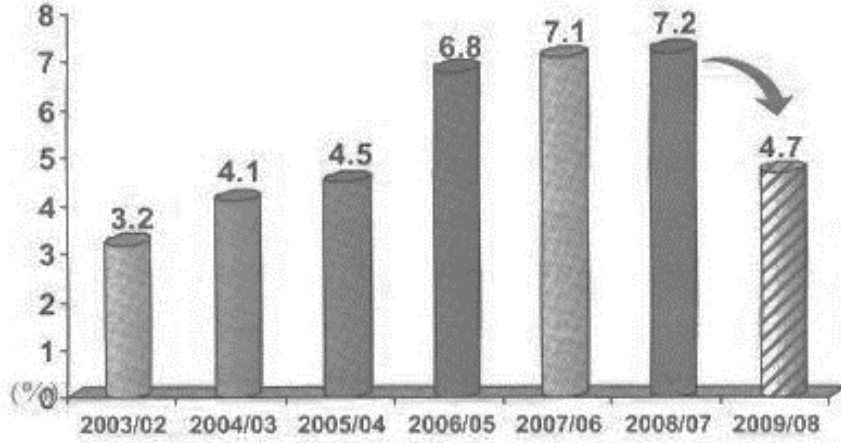
مصدر البيانات: تقارير البنك الدولي " الأفاق الاقتصادية العالمية " لأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١١.

The International Bank for Reconstruction and Development (THE WORLD BANK):
Global Economic Prospects for years 2007,2008,2009,2010,2011, Washington DC: The World Bank Publications.

(ملحق رقم ٢)

قائمة الرسوم التوضيحية

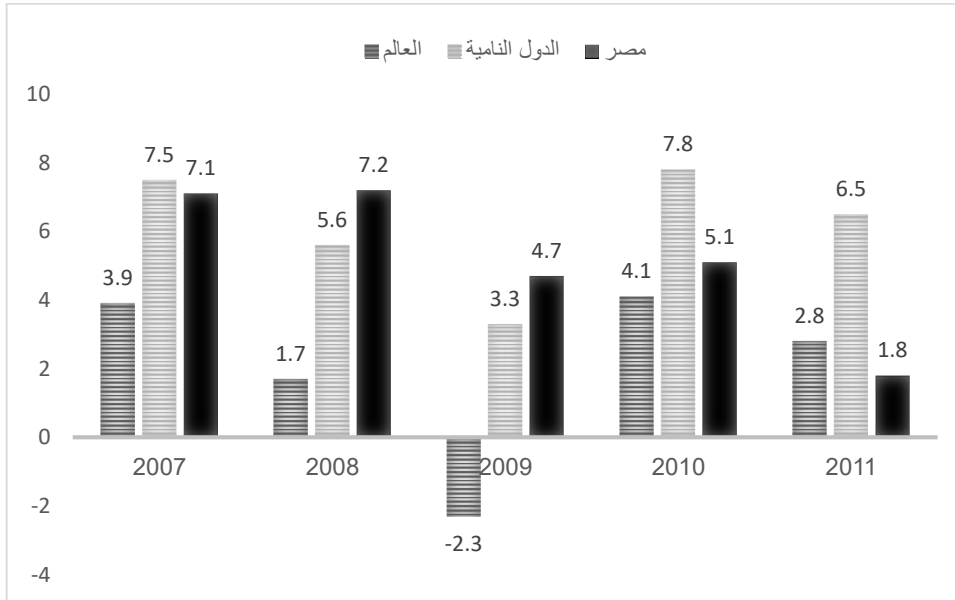
رسم توضيحي رقم (١)
تطور معدل النمو الحقيقي للاقتصاد المصري (٢٠٠٩-٢٠٠٢)



المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية: "تقرير خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الربع الثاني والنصف الأول من العام المالي ٢٠٠٩-٢٠١٠" القاهرة: وزارة التنمية الاقتصادية، مارس ٢٠١٠، ص ١٢.

رسم توضيحي رقم (٢)

نمو الناتج القومي الإجمالي العالمي مقارنة بالدول النامية (٢٠٠٧ - ٢٠١١)

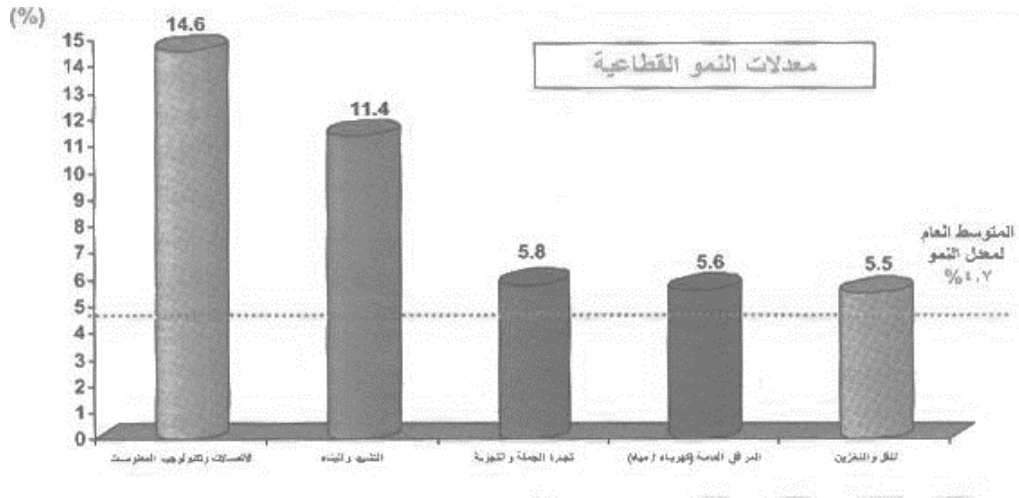


الرسم البياني بواسطة الباحث

مصدر البيانات: تقارير البنك الدولي "الأفاق الاقتصادية العالمية" لأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١١.

The International Bank for Reconstruction and Development (THE WORLD BANK):
Global Economic Prospects for years 2007,2008,2009,2010,2011, Washington DC: The World Bank Publications.

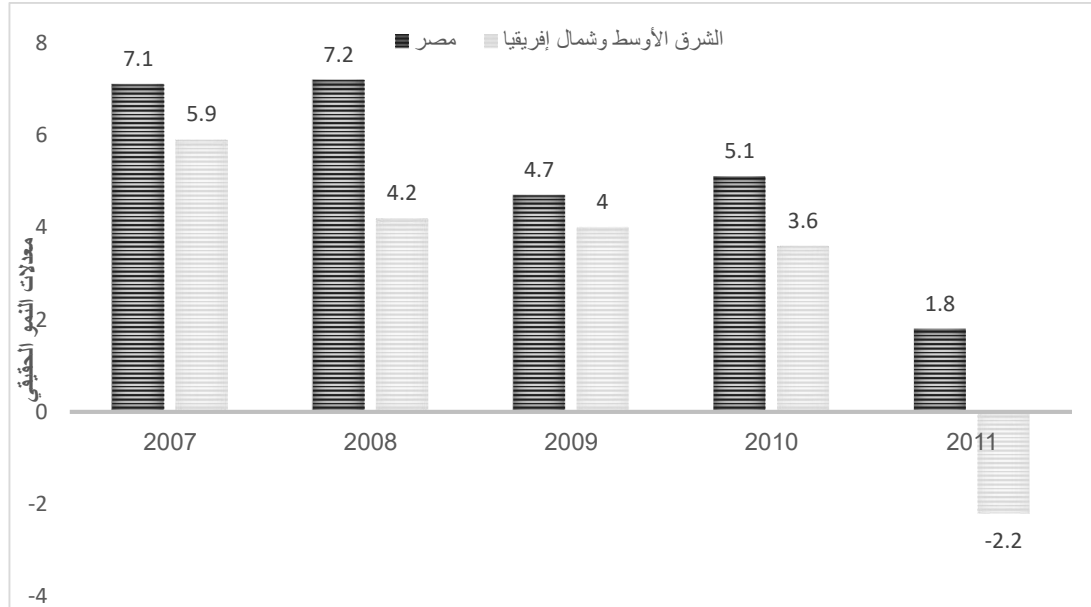
رسم توضيحي رقم (٣)
معدلات النمو القطاعية للاقتصاد المصري (٢٠٠٨-٢٠٠٩)



مصدر البيانات: وزارة التنمية الاقتصادية.

الرسم التوضيحي بواسطة: عثمان محمد عثمان "الاقتصاد المصري في ظل تداعيات الأزمة العالمية التحديات وآفاق التنمية" مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، كراسات استراتجية، القاهرة: مؤسسة الأهرام للطباعة والنشر، نوفمبر ٢٠٠٩، ص ٢٤.

رسم توضيحي رقم (٤)
معدل النمو الحقيقي للاقتصاد المصري مقارنة بـ دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (٢٠٠٧-٢٠١١)

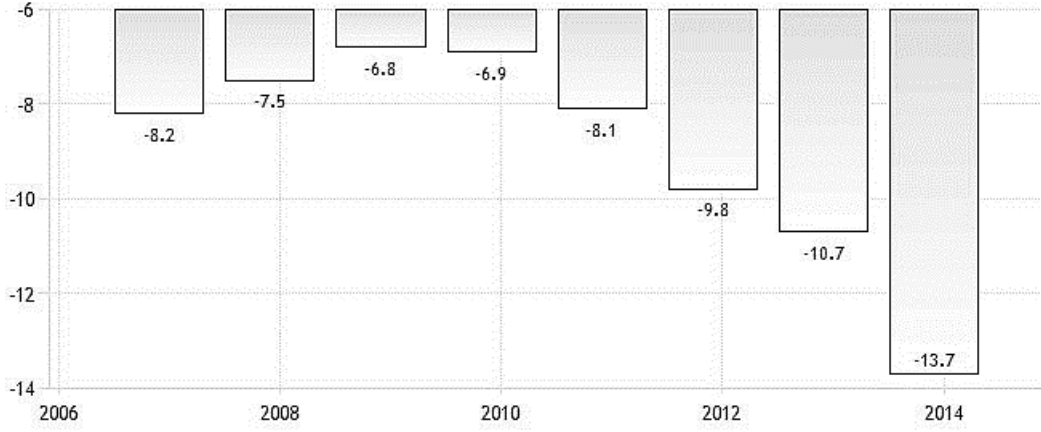


المصدر: الرسم التوضيحي بواسطة الباحث، مصدر البيانات:

THE WORLD BANK: Global Economic Prospects "Navigating Strong Currents 2011-GEP2011", op. cit., P.4.

رسم توضيحي رقم (٥)

نسبة العجز في الموازنة العامة للاقتصاد المصري (٢٠٠٦-٢٠١٤)

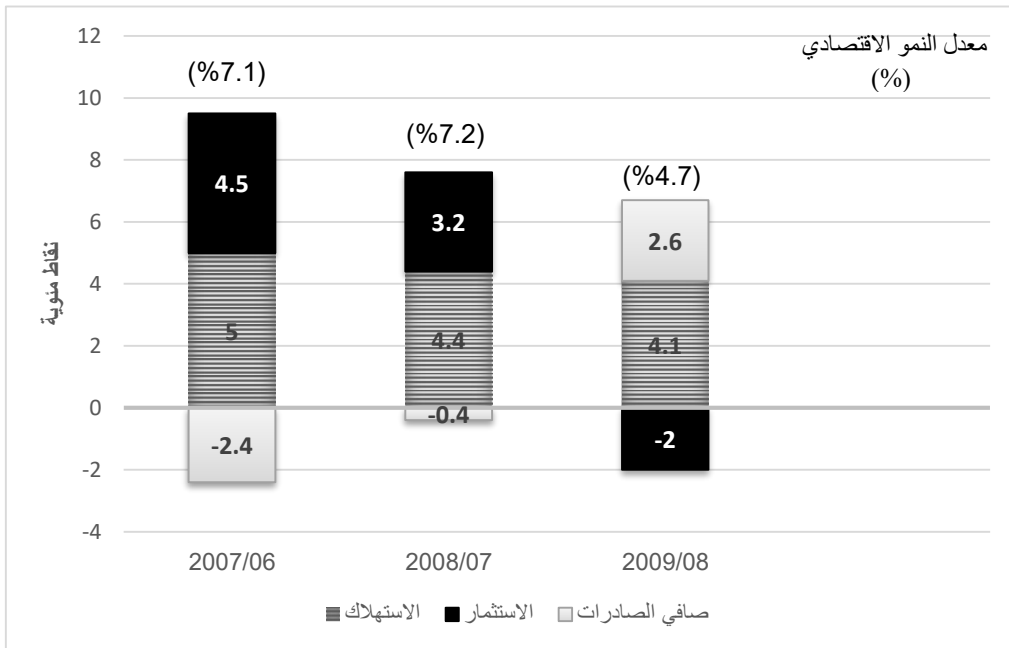


المصدر: بيانات وزارة المالية المصرية، الرسم التوضيحي بواسطة:

TRADING ECONOMICS Database: Egypt Government Budget 2002-2016, Last Update: 19 April 2016, <http://www.tradingeconomics.com/egypt/government-budget>, (4/19/2016 8:37 AM)

رسم توضيحي رقم (٦)

مصادر النمو الاقتصادي المصري حسب مكونات الإنفاق (٢٠٠٦-٢٠٠٩)

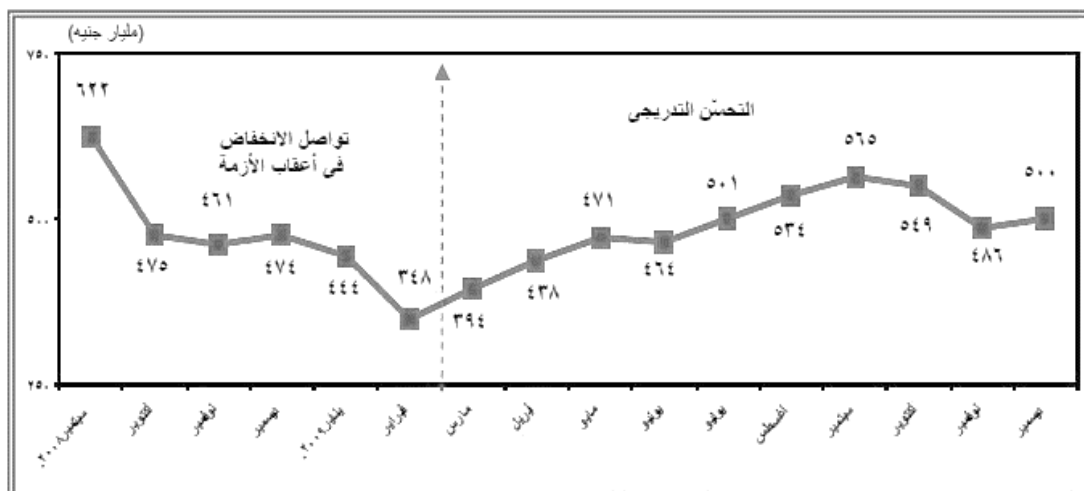


مصدر البيانات: وزارة التنمية الاقتصادية

الرسم التوضيحي بواسطة: عثمان محمد عثمان، مرجع سابق، ص ٢١.

رسم توضيحي رقم (٧)

تطور قيمة رأس المال السوقي للأسهم المتداولة بالبورصة المصرية (سبتمبر ٢٠٠٨ - ديسمبر ٢٠٠٩)

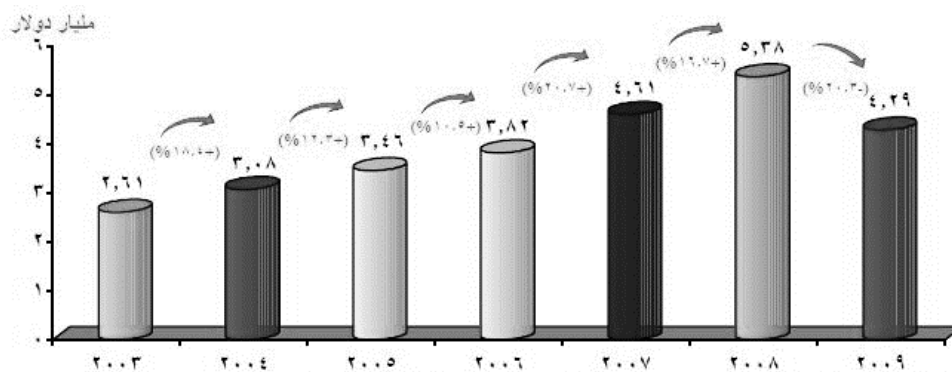


مصدر البيانات: الهيئة العامة لسوق المال والهيئة العامة للرقابة المالية.

الرسم التوضيحي بواسطة: عثمان محمد عثمان، المرجع السابق، ص ٢٣.

رسم توضيحي رقم (٨)

تطور إيرادات قناة السويس خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٩)



المصدر: الهيئة العامة لقناة السويس ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء.

الرسم التوضيحي بواسطة: عثمان محمد عثمان، المرجع السابق، ص ٢٥.

قائمة المراجع

أولاً-المراجع العربية:

[١] الكتب:

١. أحمد جمال الدين موسى: الآثار الاقتصادية والقانونية والاجتماعية المترتبة على خصخصة وحدات قطاع الأعمال العام -دراسة نظرية وتطبيقية على الواقع المصري، دراسة بحثية ممولة من صندوق البحوث بجامعة المنصورة، المنصورة: مطبعة جامعة المنصورة، ٢٠٠٤، ص ٦-٧.
٢. رمزي زكي: "الاقتصاد السياسي للبطالة -تحليل لأخطر المشكلات المعاصرة" الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الإصدار ٢٢٦، ١٩٩٨، ص ٣٤.

[٢] المقالات والأبحاث:

١. زبيني فريدة وشيشة نوال: "الآثار الاقتصادية للبطالة -ورقة مقدمة إلى مؤتمر المسيلة الاقتصادي، تحت عنوان دور الدولة في الحد من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، خلال الفترة ١٥-١٦ نوفمبر ٢٠١١م، جامعة المسيلة، الجزائر، ٢٠١١.
٢. عثمان محمد عثمان "الاقتصاد المصري في ظل تداعيات الأزمة العالمية التحديات وآفاق التنمية" مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، كراسات استراتيجية، القاهرة: مؤسسة الأهرام للطباعة والنشر، نوفمبر ٢٠٠٩.
٣. محمد عبد الله البكر: "أثر البطالة في البناء الاجتماعي -دراسة تحليلية للبطالة وآثارها في المملكة العربية السعودية" مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت: جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، المجلد ٣٢، العدد ٢، ٢٠٠٤.
٤. يوسف بطرس غالي: "البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠\٢٠١١" القاهرة: وزارة المالية، ٢٠١٠.

• مقالات وأبحاث منشورة على شبكة المعلومات الدولية:

١. أسامة غيث: " أزمة القمح ومؤشرات عجز التنمية الزراعية ٢-٣" جريدة الأهرام اليومية، القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، السنة ١٣٥، العدد ٤٥١٨٣، السبت ٢١ أغسطس ٢٠١٠، متاح على الموقع الإلكتروني لمؤسسة الأهرام: <http://www.ahram.org.eg/Archive/265/2010/8/21/5/34978.aspx>

[٣] التقارير:

١. الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء "النشرة السنوية المجمع لبحث القوى العاملة عام ٢٠٠٩" القاهرة، إصدارات الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، أبريل ٢٠١٠.
٢. المنظمة الدولية للهجرة: "الهجرة والبحوث في المنطقة العربية"، القاهرة: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٠.
٣. منظمة العمل العربية: موجز التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية حول "التشغيل والبطالة في الدول العربية" مطبوعات منظمة العمل العربية، القاهرة، يوليو ٢٠٠٨.
٤. وزارة التنمية الاقتصادية: "تقرير خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الربع الثاني والنصف الأول من العام المالي ٢٠٠٩ - ٢٠١٠" القاهرة: وزارة التنمية الاقتصادية، مارس ٢٠١٠.

• تقارير منشورة على شبكة المعلومات الدولية:

١- البنك المركزي المصري: التقرير السنوي ٢٠٠٨\٢٠٠٩، سلسلة المطبوعات الدورية للبنك المركزي المصري، ٢٠٠٩، متاح للاطلاع على موقع البنك المركزي المصري عبر الرابط:

<http://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/AnnualReport.aspx> (2/4/2017 8:58 AM)

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية" المؤشرات السنوية، ٢٠١٦،

http://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6130&ind_id=2542 (2/8/2017 9:03 AM)

ثانياً-المراجع الأجنبية:

[١] المقالات والأبحاث:

١. ALLEN (F.) & GALE (D.) "Financial Contagion" **Journal of Political Economy**, The University of Chicago Press Journals, Vol.108, No.1, February 2000, pp.1-33.
٢. COOK (S.): "Egypt's Solvency Crisis" **Contingency Planning Memorandum**, Center for Preventive Action (CPA), New York: Council on Foreign Relations Press, No.20, April 2014.
٣. GRIFFITH-JONES (S.) & OCAMPO (J.): "The Financial Crisis and Its Impact on Developing Countries" **The International Policy Centre for Inclusive Growth**, Working paper number 53, April 2009.
٤. LOWELL (F.) & NEU (C.) & DAOCHI (T.): "Financial Crises and Contagion in Emerging Market Countries" **RAND Corporation**, California: National Security Research Institute, Issue 62, 1998.
٥. MAROTTA (D.), YEMTSOV (R.), EL-LAITHY (H.), ABOU-ALI (H.), & ALSHAWARBY (S.) "Was Growth in Egypt Between 2005 and 2008 Pro-Poor? From Static to Dynamic Poverty Profile" **The World Bank Policy Research Working Paper**, Washington, D.C.: The World Bank Publications, WPS5589, March 2011.
٦. RADWAN (S.) "Economic and Social Impact of the Financial and Economic Crisis on Egypt" **International Labour Organization**, Cairo: Sub-regional Office for North Africa, April 2009.
٧. THOMAS (C.): "Balance of Payments Crises in the Developing World: Balancing Trade, Finance and Development in the New Economic Order" **American University International Law Review**, Volume 15, Issue 6, 2000, pp.1249-1277.
٨. Tsuchiya (I.) "Poverty in Egypt during the 2000s- Interim Report for Household Expenditure Patterns in Egypt during the 2000s" **Institute of Developing Economics "IDE"**, Japan External Trade Organization (JETRO), March 2016.

• مقالات وأبحاث منشورة على شبكة المعلومات الدولية:

١. DARAGAH (B.): "S&P Cuts Egypt's Credit Rating Again Amid Fiscal Health Fears" **The Financial Times**, May 9 2013 3:30 pm, The Financial Times LTD, <http://on.ft.com/10vgToC> (Accessed: 9/15/2015 8:40 PM).

٢. KINGSLEY (P.):" Egypt Suffering Worst Economic Crisis Since 1930s, **The Guardian**, London: Guardian News and Media Limited, Last update: 16 May 2013, <http://www.theguardian.com/world/2013/may/16/egypt-worst-economic-crisis-1930s> (Accessed: 9/15/2015 7:48 PM)
٣. **National Bureau of Economic Research Inc.:** US Business Cycle Expansions and Contractions, NBER Website: <http://www.nber.org/cycles/cyclesmain.html> (Accessed: ١ October ٢٠١٦, 1:43 PM)

[٢] التقارير:

١. **International Labor Organization (ILO):** "Key Indicators of the Labor Market Database" Geneva: ILO Publications, Ninth Edition, 2016.
٢. **The International Bank for Reconstruction and Development (THE WORLD BANK):** "Crisis, Finance, and Growth 2010- GEP2010", Washington DC: The World Bank Publications, January 8, 2010.
٣. **The International Bank for Reconstruction and Development (THE WORLD BANK):** Global Economic Prospects "Navigating Strong Currents 2011-GEP2011", Washington DC: The World Bank Publications, Volume 2, January 2011.
٤. **The International Bank for Reconstruction and Development (THE WORLD BANK):** World Development Indicators 2010 (WDI 2010), Washington: World Bank Publications, April 2010.
٥. **The International Bank for Reconstruction and Development (THE WORLD BANK):** World Development Indicators 2011 (WDI 2011), Washington: World Bank Publications, April 2011.
٦. **The International Fund for Agricultural Development (IFAD):** "Investing in Rural People in Egypt" Rome: IFAD Publications, November 2014.
٧. **The International Organization for Migration (IOM):** "A Study on Remittances and Investment Opportunities for Egyptian Migrants" Cairo: IOM Publications, 2010.
٨. **United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD:** "World Economic Situation and Prospects 2008-WESP2008", New York: United Nations Publications, Department of Economic and Social Affairs "DESA", 2007.
٩. **United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD:** World Investment Report 2010-WIR 2010" Investing In A Low-Carbon Economy", Geneva: United Nations Publications, 20th anniversary edition, 2010.
١٠. **United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD:** World Investment Report 2011-WIR 2011" Non-Equity Modes of International Production and Development" Geneva: United Nations Publications, 2011.
١١. **World Trade Organization (WTO):** "International Trade Statistics 2010 – ITS 2010" Geneva: World Trade Organization Publications, 2010.

١٢. **World Trade Organization (WTO):** World Trade Report 2010 "Trade in Natural Resources", Geneva: World Trade Organization Publications, 2010.
- تقارير منشورة على شبكة المعلومات الدولية:
١. **AFRICAN DEVELOPMENT BANK:** "Egypt: Financial Sector Profile" The Making Finance Work for Africa, <https://www.mfw4a.org/egypt/financial-sector-profile.html#c10754> (Acceded: 2/4/2017 9:28 AM)
٢. **Central Bank of Egypt:** Exchange Rates Historical, <<http://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Statistics/Pages/ExchangeRateShistorical.aspx>> (Acceded: 1/18/2017 10:01 AM)
٣. **The Heritage Foundation & Wall street Journal:** "Egypt- Economic Freedom Score" The Heritage Foundation, The Index of Economic Freedom, 2016, <http://www.heritage.org/index/pdf/2016/countries/egypt.pdf> (2/13/2017 11:30 AM)
٤. **The WORLD BANK Database:** "World Development Indicators 2013" Washington, D.C.: World Bank, Last Update: 15 November 2013, <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators> (Acceded: 2/8/2014 9:53 AM).
٥. **THE WORLD BANK Database:** Egypt "GDP Growth Rate", Last updated: Feb 6, 2017, <https://goo.gl/dbhXeR> (Accessed: 2/6/2017 7:48 PM)
٦. **TRADING ECONOMICS Database:** Egypt Government Budget 2002-2016, Last Update: 19 April 2016, <http://www.tradingeconomics.com/egypt/government-budget>, (4/19/2016 8:37 AM).

فهرس المحتويات

المبحث الأول الآثار الاقتصادية للأزمة المالية العالمية على مصر.....	٣
المطلب الأول الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على القطاعات الاقتصادية الداخلية في مصر.....	٤
أولاً: آثار الأزمة على الناتج القومي الإجمالي في مصر:	٤
١- توقعات المؤسسات الدولية لنمو الناتج القومي الإجمالي المصري:	٤
٢- معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي المصري في فترة الأزمة:	٥
٣- تحليل توقعات ومعدلات نمو الناتج القومي الإجمالي المصري:	٨
ثانياً: تأثير الأزمة على الأنشطة الاقتصادية والمالية في مصر:	٨
١- تأثير الأزمة على الأنشطة الاقتصادية في مصر:	٩
٢- تأثير الأزمة على القطاع المالي في مصر:	١٠
المطلب الثاني الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على القطاعات الاقتصادية الخارجية في مصر.....	١٤
أولاً: تأثير عدوى الأزمة المالية على الاقتصاد المصري:	١٤
١- نماذج تفسير عدوى الأزمات المالية:	١٤
٢- تفسير عدوى الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري:	١٦
ثانياً: آثار الأزمة على التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية في مصر:	١٩
المبحث الثاني الآثار الاجتماعية للأزمة المالية العالمية على مصر.....	٢٣
المطلب الأول آثار الأزمة المالية العالمية على معدلات الفقر والبطالة في مصر.....	٢٤
أولاً: آثار الأزمة المالية العالمية على معدلات الفقر في مصر:	٢٤
ثانياً: آثار الأزمة المالية العالمية على معدلات البطالة في مصر:	٢٧
المطلب الثاني الأزمة المالية العالمية والثورة المصرية.....	٣٠
أولاً: التحديات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة للاضطرابات السياسية:	٣٠
ثانياً: تأثير الثورة المصرية على خطط التعافي من الأزمة المالية العالمية:	٣٣
الخاتمة:	٣٧
النتائج والتوصيات:	٣٨
(ملحق رقم ١).....	٤١
(ملحق رقم ٢).....	٤٢
قائمة المراجع.....	٤٦